مسألة المكونات

العدد 3 - نسيان/ ابريل 2026

issue 3- April 2026

المعرف الرقمي DOI https://doi.org/10.5281/zenodo.19473981

9/4/2026 | ورقة بحثية

الفلسفة المكوناتية في العراق بعد 2003: جدلية الدولة والمجتمع

إبراهيم فاضل جبل

الباحث

إبراهيم فاضل كاتب وباحث عراقي، يهتم بدراسة قضايا الدولة والمواطنة وتحولات النظام السياسي في العراق المعاصر. تركز أبحاثه على تحليل بنية النظام السياسي، وإشكاليات التعدد المكوناتي، وانعكاساتها على مفاهيم الشرعية السياسية، والتمثيل، وبناء الدولة بعد عام 2003.

منصة تغيير

منصة مستقلة تسعى إلى تعزيز دور المواطن العراقي في المشاركة البناءة في رفع المبادئ الوطنية والمصالح العليا والقيم والإرث والهوية الوطنية الجامعة بالوسائل المدنية.

تعتمد المنصة الوسائل المدنية، عبر الإنتاج المعرفي، والتحليل النقدي، والمواد الصحفية، أداة للتأثير في المجال العام، وتسعى إلى خلق مساحة نقاش عقلاني ومسؤول حول قضايا الدولة، والسيادة، والعدالة، والمواطنة، وبناء المؤسسات. كما تعمل على رصد وتحليل التحولات السياسية والاجتماعية، وفتح المجال أمام أصوات شبابية وبحثية تؤمن بالتغيير عبر الفعل المدني. تعمل المنصة داخل العراق، ومنه تنطلق، ملتزمة بالاستقلالية الفكرية.

سلسلة إصدارات منصة تغيير: ورقة بحثية

يندرج هذا الإصدار ضمن «مسألة المكونات»، وهو مشروع بحثي يسعى إلى تحليل وتفكيك مفهوم «المكونات» كما جرى توظيفه في الخطاب السياسي في العراق والمنطقة العربية، بوصفه إطارًا تفسيريًا لفهم أنماط السلطة والتمثيل ومصادر الشرعية، وذلك من خلال مقاربات تتجنب المعالجات التعبوية والتفسيرات الإيديولوجية.

تصميم وإخراج
ضحى محمود

جميع الحقوق محفوظة لمنصة تغيير 2026
www.tag7eer.com

الفلسفة المكوناتية في العراق بعد 2003: جدلية الدولة والمجتمع

The Component-Based Philosophy in Iraq after 2003: The State–Society Dialectic

الملخص التنفيذي

شكلت «الفلسفة المكوناتية» الإطار النظري الذي أعاد تشكيل النظام السياسي العراقي بعد 2003، حيث تم استبدال مفهوم الدولة الوطنية بنظام يعترف بالهويات كوحدات اجتماعية – سياسية سيادية، وتقوم هذه الفلسفة على ثلاثة أركان رئيسة: تفكيك مؤسسات الدولة المركزية لصالح نظام المحاصصة الذي يكرس الانقسامات المجتمعية، تحويل الهويات من إطارها الاجتماعي إلى كيانات سياسية تمتلك حقوقًا جماعية تدّعيها، إضفاء الشرعية على النظام الجديد من خلال سرديات المظلومية التاريخية والتمثيل السياسي المبني على الانتماء الهوياتي. أدت هذه الفلسفة إلى الحد من فاعلية الدولة لصالح الفواعل غير الحكومية، وبروز مواطنة هرمية تختلف فيها الحقوق حسب الانتماء الطائفي، وتحوّل المؤسسات عامة إلى ساحات للصراع الإيديولوجي. ما أنتج نموذج للدولة الهجينة التي تجمع بين مظاهر الديمقراطية الشكلية وهيمنة الهويات، وجعل «الفلسفة المكوناتية» أداة لإدامة الصراع بدلًا من إدارة التعددية.

الكلمات المفتاحية: الفلسفة المكوناتية، المواطنة الطائفية، الثقافة الدولتية للمكونات

The »component-based philosophy« has constituted the theoretical framework that reshaped the Iraqi political system after 2003. Within this framework, the concept of the nation-state was effectively replaced by a system that recognizes identities as socio-political units endowed with quasi-sovereign status. This philosophy is structured around three principal pillars: first, the dismantling of centralized state institutions in favor of a consociational power-sharing system that entrenches societal divisions; second, the transformation of identities from their social context into politicized entities that assert collective rights; and third, the legitimization of the new order through narratives of historical grievance and identity-based political representation. This philosophical configuration has led to a decline in state effectiveness in favor of non-state actors, the emergence of a hierarchical form of citizenship in which rights vary according to sectarian affiliation, and the transformation of public institutions into arenas of ideological contestation. Consequently, it has produced a hybrid state model that combines the formal attributes of democracy with the substantive dominance of identity-based politics. In this sense, the »component-based philosophy« has functioned less as a mechanism for managing pluralism and more as an instrument for the perpetuation of conflict.

Keywords: Component-based philosophy, sectarian citizenship, identity-based statehood culture.

المقدمة

أوجدت مرحلة ما بعد 2003 في العراق حالة منقطعة عن العقل السياسي في القرن العشرين، فالنماذج والأدبيات التي أدارت الدولة قبل ذلك التاريخ توقفت عن التمدد لما بعده. لم تجد الفكرة القومية مساحة مؤثرة في عمق النظام، كما أيضًا الفكرة الإسلامية التقليدية، بل إلى فضاء سياسي مشتق من الفكرة الإسلامية في صبغة مذهبية أكثر ارتباطًا بالجزئية، وأبعد من الكلية التي تستوعب الطائفتين البارزتين في العراق (سنة - شيعة).

وجدت الدولة العراقية نفسها بعد الاحتلال الأمريكي في تناقض حتمي، كونها تنطلق من قاعدة ثقافية إسلامية - عربية بمستوى معين، ومستوى وطني يفرض نفسه في سياق الدولة الحديثة، فأصبحت الهوية الوطنية مجرد هوية سياسية تشير إلى الانتماء إلى كيان سياسي محدد، ولم تصبح هوية ثقافية. وبالتالي، عاشت هذه الدولة فصامًا حادًا بين كونها كيانًا سياسيًا يفرض عليها هوية سياسية قطرية، وبين قاعدتها الثقافية التي تفرض عليها هوية أخرى[1]. ومثّل انهيار الدولة في تلك المرحلة، وفشل المشروع الأمريكي أنموذجًا مثاليًا لصعود «النزعة المكوناتية»، معززًا في الجيوعقائدية وانكماش الفواعل العراقية لاحقًا نحو قوى النزعة التوسعية، التي لازالت تطمع في إعادة شكلها الامبراطوري، ليتضح هذا السياق بشكل أكبر بعد عقدين في صراع المنطقة، وثبت عمليًا في الوضع السوري وتداخل قوى النفوذ التركي والإيراني، قبل وحين وبعد إسقاط نظام الأسد.

تلك النزعة الإمبراطورية لم تغب بشكل مباشر عن التاريخ الإنساني إلا في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية التي خلفت منظومة وتقاليد دولية جديدة[2]. لتعود بنمط فرضته عليها أحداث السابع من أكتوبر في فلسطين وعوامل أخرى. بضمنها الخوف من عالم متعدد الأقطاب الذي يجعل الولايات المتحدة الأمريكية لا تتفق مع الرغبة الواسعة لقادة ودول العالم في إنشاء عالم متعدد الأقطاب، بل «تفضل الفرص الهائلة والمكانة المرضية التي تأتي من كونها القوة التي لا غنى عنها، وتكره التخلي عن موقع الأسبقية بلا منازع»[3].

إضافة إلى سعيها -الولايات المتحدة- إلى بسط سيطرتها على العالم عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة، والسبيل إلى ذلك هو تغيير الأنظمة السياسية غير الصديقة. وللبقاء في موضع المهيمن والحفاظ على أمن «إسرائيل» لابد لها من توظيف كل الإمكانيات بما فيها التدخل العسكري، لتحقيق استراتيجيتها العالمية[4]. ولم تسلم الجغرافية العراقية من ذلك الصراع في فضاء السياسة والمجتمع، الذي يقرأ عبر زوايا لا وطنية يمكن وصفها بأنها حالة ما بعد الطائفية التقليدية، بل هي في حقيقتها حالة ما قبل الدولة.

وتأسيسًا لما سيتم بحثه، تطرح الورقة فرضية مفادها، أن المجتمع العراقي انتقل من حالة التنوع إلى حالة الانقسام بفعل «الفلسفة المكوناتية»، وهو ما تداخلت فيه جملة من الأسباب، منها فشل المشروع الأمريكي، وغياب الرؤية الوطنية لأحزاب المعارضة ومأسسة الهويات. وهو ما يستوجب أيضًا، انتقال النظام من الدولة القومية (Nation State)، إلى «دولة المكونات»، في نحو يعود إلى الجماعة الخاصة، وإلى التداخل الهوياتي المذهبي - الجغرافي أكثر من المواطنة، في سبيل استمداد الشرعية السياسية، فـ «دولة المكونات» هو ما ستركز عليه الورقة بالتحديد. حيث ورد في البيان الختامي لمؤتمر المعارضة في لندن 2002 أنه من الضروري «إشراك جميع مكونات الشعب العراقي من العرب والكرد والتركمان والآشوريين والكلدان وغيرهم، (..) في صناعة القرار السياسي»، وأشار البيان إلى تعرض «الأغلبية الشيعية للاضطهاد» عبر تدمير مراكزهم الدينية مثل المساجد والحسينيات، مؤكدًا أهمية أن يكون «الدستور العراقي الجديد يضمن عدم تكرار هذه الأعمال وحماية جميع مكونات الشعب

1) حيدر سعيد، سياسة الرمز: **عن نهاية ثقافة الدولة الوطنية في العراق**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009)، ص. 39.

2) للمزيد، ينظر:
محمد بدر الدين زايد، "هل عادت النزعات الإمبراطورية؟"، إندبندنت عربية، 7/8/2022، شوهد في 11/11/2024 في: https://bit.ly/3E4YrxP

3) Stephen M. Walt, "America Is Too Scared of the Multipolar World", **Foreign Policy**, March 7, 2023, seen in 11/11/2024, at: https://bit.ly/4cdrE6d

4) د. عبد الله بشير سليمان حامد، "مقارنة بين الغزو الأمريكي للعراق والغزو الروسي لأوكرانيا 2022-1990م"، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**، المجلد 4، العدد 10 (2023)، ص 424.

العراقي دون تفريق»[5]. ويمثل هذا الانعطاف، بداية فاعلة وجدية لدخول مصطلح «المكونات» في الخطاب السياسي العراقي، بشكله السيادي.

وفق معنى «الثقافة الدولتية للمكونات»، تكون الأخيرة أكثر جوهرانية من الدولة نفسها، وأنها حالة فوق الدولة، وما الأخيرة إلا تنظيم قانوني يضمن لها متطلباتها. ويمكن القول إن تلك الثقافة هي نتيجة لمعادلة ما بعد 2003 بالدرجة الأولى وتراكمات ما قبلها بدرجة ثانية.

الثقافة الدولتية للمكونات

أسست «الثقافة الدولتية للمكونات» سرديات تخوض صراعًا معنويًا -على أقل تقدير- مع المركزية، وتعرّف المجتمع العراقي على أنه مؤلف من «مكونات» إثنية وطائفية. وأنه -أي العراق- ليس أكثر من اجتماعها، وهي مستقلة ومكتفية بذاتها عن «المكون» الآخر وعن الدولة[6]. بمعنى أن الدولة تُجرّد من أي فاعلية مستقلة عن «المكونات»، والنهج الذي يُحرّك مؤسساتها قائم على مرجعية «مكوناتية» لا المواطنة، التي تعد من أسس قيام الدولة الحديثة. والسؤال هنا، هل فشلنا في بناء الدولة؟ أم أنها حالة طبيعية لأسس ثقافية لا تعترف في النموذج الويستفالي؟ أم هي محاولات من جانب النخبة المعارضة لنظام صدام حسين، بحثًا عن شرعية سياسية؟

وفق معنى «الثقافة الدولتية للمكونات»، تكون الأخيرة أكثر جوهرانية من الدولة نفسها، وأنها حالة فوق الدولة، وما الأخيرة إلا تنظيم قانوني يضمن لها متطلباتها. ويمكن القول إن تلك الثقافة هي نتيجة لمعادلة ما بعد 2003 بالدرجة الأولى وتراكمات ما قبلها بدرجة ثانية، لأن التعصب الطائفي في مراحل مختلفة من تاريخ العراق (العنف الطائفي الذي مارسه الصفويون والعثمانيون على سبيل المثال) كان يختبئ في قعر الكيان الاجتماعي، الأمر الذي كان يسمح بالتعايش، والقبول بالطبيعة الاجتماعية. بالإضافة إلى الإجماع على أن الفكرة الطائفية لم تكن في معظم المراحل سببًا جوهريًا في تحريك الأحداث الكبرى في العراق، حتى وإن كانت موجودة[7].

يؤكد تلك المعادلة الدبلوماسي الأمريكي، بيتر غالبريث، في كتابه «**نهاية العراق**» المنشور سنة 2007 بقوله: «حين اختار وزير الدفاع رامسفيلد رجلا لإدارة العراق وقع اختياره على دبلوماسي متقاعد لا خبرة لديه في العراق، ومنحه فترة اسبوعين لإعداد نفسه لهذه المهمة، وبعد ثلاثة أيام قرر -الدبلوماسي المتقاعد- بول بريمر أن يقوم هو، وليس العراقيين بإدارة البلاد، ما أسفر عن محاولة متعثرة لبناء دولة تميزت بالإدارات غير الفعالة، والفشل في إعادة توفير الخدمات الأساسية كالكهرباء، وبالتدهور الاقتصادي، وبسوء إدارة التصرف بمليارات الدولارات بالعملتين العراقية والأمريكية، وبالفساد، وبالجهود الفاشلة لإعادة تكوين القوات المسلحة والشرطة العراقيتين». وعزى غالبريث الفشل إلى «الجهل والجبن السياسي، فحين نأت الإدارة بنفسها عن الإعداد للانهيار الكامل للقانون والنظام، كانت قد تجاهلت تحذيرات الخبراء والعراقيين، حين افترضت بأن رجال الشرطة والموظفين، سيلتحقون بأماكن عملهم في اليوم التالي لسقوط صدام، وتزامن ذلك مع امتناعها عن اتخاذ القرار السياسي الصعب بنشر ما يكفي من القوات أو بمنح من أرسلتهم بالفعل ما يكفي من المسؤولية والصلاحيات لحفظ القانون والنظام (..) لقد سألت القادة السياسيين المنتخبين أثناء زيارتي الأخيرة للعراق عما يعتبرونه الخطأ الذي ارتكبته الولايات المتحدة، فأجابوني جميعًا بنفس الإجابة: حين تحولت الولايات المتحدة من المحرر إلى المحتل، أي باختصار، حين قررت إدارة بوش أنها تفوق العراقيين في القدرة على تحديد مستقبل البلاد»[8]. هو ذاك، التحوّل من المحرر إلى

5) "نص البيان الختامي لمؤتمر المعارضة العراقية في لندن"، الجزيرة نت، 17/12/2002، شوهد في 20/2/2024، في: https://bit.ly/3XGF0lA
6) حارث حسن، "العراق.. نهاية "دولة المكونات""، العربي الجديد، 29/10/2027، شوهد في 12/11/2024، في: https://bit.ly/4iYOeT0
7) لقاء مكي، "الطائفية الاجتماعية والطائفية السياسية في العراق"، **لباب للدراسات الاستراتيجية**، العدد 0، (2018)، ص 135.
8) بيتر و. غالبريث، **نهاية العراق**، ترجمة إياد أحمد، الطبعة الأولى (بيروت: الدار العربية للنشر،2007) ص 16.

المحتل، يُحتّم علينا تأمله، لفحصه ومراجعته، لأن غالبريث ومن تحدث إليهم فقدوا شيئًا من الدقة، فهل كانت القوة محررة في الأصل، حتى تتحول إلى محتلة؟

عندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية دمقرطة العراق، لم تكن بالأساس تبحث عن دولة قوية أو عن بلد مستقر، بل كانت الاستراتيجية الأمريكية تهدف إلى وضع المنطقة في حالة لا يمكن لها أن تشكل تهديدًا لمصالحها. قالت وزيرة الخارجية الأمريكية (2005–2009) كوندليزا رايس «لم نذهب إلى العراق من أجل جلب الديمقراطية إلى العراق، بل ذهبنا إلى العراق للإطاحة بصدام حسين، الذي كنا نعتقد أنه كان يعيد بناء أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها، والذي كنا نعلم أنه كان يشكل تهديدًا للمنطقة، لقد كانت المشكلة أمنية، ولم نقم بالإطاحة بطالبان من أجل جلب الديمقراطية إلى أفغانستان، بل أطحنا بهم لأنهم كانوا يؤوون تنظيم القاعدة في ملاذ آمن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر»[9].

افترض السياسيون الذين عادوا بالقوات الأمريكية أن يتم الترحيب بهم، كأولئك المناضلين الأبطال، إلا أنهم وجدوا العراقيين يشككون في مصداقيتهم، واعترف العديد منهم بأنهم فوجئوا بالصعوبات بعد عودتهم. وعلى غير المتوقع (الترحيب بهم)، واجهوا رفضًا شعبيًا إلى حد كبير.

ركزت عددًا من الأبحاث في الاتجاه النقدي للسياسة الأمريكية في التعامل مع الواقع العراقي المعقد، وما أفرزته عقيدة السياسة الأمريكية الخارجية التي تعنى بـ «الدفاع الهجومي» لمواجهة أي ضرر يلحق في مصالحها الأمنية والاستراتيجية بعد أحداث 11 أيلول 2001، باعتبار أن تلك العقيدة، وجدت العراق لقمة سائغة لمواجهة «الدول الراعية للإرهاب (أو – و) تمتلك أسلحة الدمار الشامل» وهذه هي التهم الموجهة للعراق. معتبرة أن انهيار مؤسسات الدولة أدى إلى مشاكل مستدامة لم تقدّم السياسة الأمريكية حلولًا لها، إضافة إلى أن التحدي الأكثر وضوحًا برز في عدم القدرة على فرض، ثم ضمان القانون والنظام في العراق، باعتباره مشروعًا طويل الأمد لبناء الدولة، لذا يمكن تعريف الفشل، بأنه الجهل الأمريكي بطبيعة المجتمع العراقي، وغياب النخبة التي تمثل تطلعات العراقيين، أو على الأقل نخبة تجسّد توازنًا فعالًا بين السياسة المندفعة للولايات المتحدة وبين العراقيين، للشروع بمسار تحديثي ديمقراطي، لا استثمار الفرصة للوصول إلى السلطة فحسب. لكن هدف تلك النخبة لم يقتصر على التحكم في زمام المشهد السياسي، بل جادلت أحزاب المعارضة، بأن العراق منقسم بشكل لا رجعة فيه، وقدّمت تعريفًا مفاده أن البلد عبارة عن تجمعات طائفية – إثنية[10].

وبناءًا على ذلك، تأطرت المساحات السياسية، في جماعات. ويعني ذلك أن جهة ما، سواء كانت تنطلق من اعتبارات مذهبية أو قومية تفترض أحقيتها في إدارة الدولة أو تدّعي مظلوميتها انطلاقًا من تلك الاعتبارات، لكنها في ذات الوقت لم تمتلك قنوات اتصال فعالة مع جذرها الاجتماعي. حيث افترض السياسيون الذين عادوا بالقوات الأمريكية أن يتم الترحيب بهم، كأولئك المناضلين الأبطال، إلا أنهم وجدوا العراقيين يشككون في مصداقيتهم، واعترف العديد منهم بأنهم فوجئوا بالصعوبات بعد عودتهم. وعلى غير المتوقع (الترحيب بهم)، واجهوا رفضًا شعبيًا إلى حد كبير[11].

فهم بوصفهم جماعات ذات مطامع سلطوية، تخطو نحو السيطرة على النظام السياسي لا على العمل ضمنه (يقول الباحثان إدغار وماكو: إن الجماعات المنفية -في إشارة إلى قوى المعارضة- لم تزوّد الولايات المتحدة بتقييم واضح ومعقول للظروف في العراق، فهي إما ضيقة الأفق في اهتماماتها أو تحرص على تولي السلطة بعد إزاحة أميركا لصدام[12])

9) Tom O'Connor, "U.S. Wars in the Middle East Were Not Supposed to Bring Democracy, Condoleezza Rice Says", Newsweek, 12/5/2017, seen in 12/11/2024 at: https://bit.ly/4jdoQZb

10) Toby Dodge, "Iraqi Transitions: From Regime Change to State Collapse", **Third World Quarterly**, Volume 26, Issue 4-5 (2005). p 712.

11) Dodge. p 713.

12) Mako, S., & Edgar, A. D., "Evaluating the Pitfalls of External State building in Post-2003 Iraq (2003–2021)", **Journal of Intervention and State building**, Volume 15, Issue 4 (2021). p 429–430.

ولا تُعبّر -هذه الجماعات- بالضرورة عن جذرها الاجتماعي. إذ وصف مسؤولون أمريكيون مجلس الحكم بأنه جزء أساسي من مشكلة تقويض بناء الدولة، وقد أشار رئيس سلطة التحالف المؤقتة 2003 - 2004 بول بريمر إلى أن «نصف المجلس على الأقل كان خارج البلاد، وأن 4 أو 5 أعضاء فقط يحضرون في بعض الاجتماعات»، فيما وصف أحد كبار مسؤولي سلطة الائتلاف المؤقتة الأمريكية بأن «المجلس كان مقصراً بشكل كبير في الإشراف على وزرائه، والأخطر من ذلك أنه كان غير كفء في التواصل مع شعبه»[13]. لكنها -النخب السياسية الجديدة- وبفعل «التعبئة المكوناتية» تفرض على المماثل المذهبي أن يكون في صفها، تلك التعبئة استثمرت في ضعف الوعي المجتمعي الذي لم يميز بين النظام السياسي والدولة. لينتقل السخط الشعبي من رموز الحكومات المتعاقبة -وقبلها الأنظمة- إلى الدولة، وقاده ذلك السخط الانتقال من الموحد السياسي إلى أطر إثنية أو طائفية[14]. حتى أن عملية الانتخاب استندت على أسس مجتمعية تطلب السلطة، فالخطاب السياسي كان مشبعًا بتعبيرات تنطلق من حقوق «المكونات» والاستحقاقات الجماعاتوية، لا اعتبارها ممارسة حق من الحقوق العامة للمواطنة[15].

ومن مظاهر ذلك لاحقًا:

1) زج أي فكرة مذهبية في الدولة عبر شرعية الجزئية الإسلامية. (قانون الأحوال الشخصية أنموذجًا)

2) مؤسسات الدولة لا تملك قرارها أو سيادتها بل رهينة «الفلسفة المكوناتية». (يمكن ملاحظة ذلك في القرارات الإدارية وسلوك المؤسسات الحكومية عبر تقاسم المناصب[16])

3) التدخل الجامح في سياسات الدولة الداخلية والخارجية.

4) إشاعة السياسات المرتكزة على مفهوم الأغلبية، حيث عمل ذلك على تكريس مفاهيم استبدادية، تخالف المبادئ الديمقراطية، وتقوّض القيم الدستورية والقانونية المتعلقة بالمساواة والمواطنة المتكافئة، وسبب تراتبية هرمية غير معلنة، لمعنى المواطنة، يعتمد على علاقات القوة السياسية بين هذه الانتماءات، بدلًا من المساواة غير المشروطة في ظل مفهوم المواطنة الذي نص عليه الدستور[17].

5) تحجج الأفراد والجهات بالفعالية السياسية والاجتماعية تعبيرًا عن «المصلحة المكوناتية». ويمكن ملاحظة ذلك في خطاب الفاعلين السياسيين والمؤثرين من الخلفيات الثقافية المختلفة.

6) تعريف الوطنية عبر «رمزية مكوناتية».

> **لو نظرنا إلى «الحزب الإسلامي العراقي» من منظور «حزب الدعوة الإسلامي»، ماذا يمثل له؟ بلا أدنى شك، ثمة ايحاء عقائدي وراء السلوك والتنافس السياسي. أضف إلى ذلك التطور الذي شهدته الجماعات الشيعية ذاتها، التي تمايزت إلى نماذج مختلفة.**

يقول باحث إن «الكثير من كتابات المعارضين السياسيين العراقيين التي كانت تنشر في الخارج فترة التسعينات، تناولت عنصرًا عامًا هو المظلومية العراقية، لكنها أساسًا ركزت على قضية الهوية وعلى موضوع المظلومية الشيعية والكردية، وإن رؤية المعارضة كانت تتوافق مع رؤية الأمريكان في أن العراق هو خليط من المكونات، وأن هذه المكونات هي العناصر الأساسية لتعريف الذات، ولتقديم الرؤى السياسية، وبالتالي للتقسيم السياسي». ويعتبر الباحث مشكلة رؤية الأمريكان والمعارضة أنها «لا تترك أي مجال لبرامج سياسية غير متمركزة حول الهويات الفرعية، ولا مجال للإيديولوجيات السياسية الأخرى، كما أن هذه الرؤية تفرض أغلبية دائمة وأقلية دائمة،

13) Dodge p 716.

14) علي عبد الهادي المعموري، "الجيش والفصائل غير النظامية في العراق: جدل الدولة والبديل الإثني"، عمران، المجلد السادس، العدد 22 (2017)، ص 124.

15) للمزيد، ينظر:
خليل عثمان، "التوافقية مقابل "الاستدامة الديمقراطية" في العراق"، مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، 22/3/2023، شوهد في 14/11/2024، في: https://bit.ly/4la4XUV

16) للمزيد، ينظر:
"أغلب سفراء العراق سيتغيرون باتفاق سياسي.. "الجبال" تكشف تفاصيل اجتماعات الإطار التنسيقي حول التوزيع"، الجبال، 6/11/2024، شوهد في 15/11/2024، في: https://bit.ly/4jgayHs

17) عقيل عباس، "الأقلية والأغلبية وتزييف الديمقراطية في العراق"، سكاي نيوز عربية، 4/6/2020، شوهد في 15/11/2024، في: https://bit.ly/4cjJ5SQ

ووفقًا لذلك تتحول الأغلبية الشيعية إلى أغلبية اجتماعية ستبقى أغلبية سياسية أزلية، مغلقة الباب أمام أعضاء أي ممثل سياسي آخر لهم»[18]. والخطير في الأمر، أنه لا وجود لتنافس سياسي فحسب، بل تعدى إلى صراع هوياتي، صراع يفرض ممارسات عنيفة واقتتال لا حدود له، وأضعفه حشد المجتمع مع طرف من الأطراف أو ضده.

لتفكيك الحالة جيدًا، لو نظرنا إلى «الحزب الإسلامي العراقي» من منظور «حزب الدعوة الإسلامي»، ماذا يمثل له؟ بلا أدنى شك، ثمة ايحاء عقائدي وراء السلوك والتنافس السياسي. أضف إلى ذلك التطور الذي شهدته الجماعات الشيعية ذاتها، التي تمايزت إلى نماذج مختلفة، وهي لا تختلف حول المشاريع التنموية على سبيل المثال وسبل الارتقاء بالمجتمع والاقتصاد، وليست الإشكالية هي أن «التيار الصدري» يملك عشرون هدفًا للتنمية المستدامة بينما «منظمة بدر» أو «عصائب أهل الحق» لديها ثلاثين هدفًا وبرؤية أوسع. إنه ذلك الفهم العقائدي داخل المنظومة الشيعية يرافقه علاقتها مع ولاية الفقيه والثورة الإسلامية التي جاء بها آية الله الخميني سنة 1979. لكن النخب الشيعية نجحت بعد النفي والشتات منذ أواخر الثمانينيات مرورًا بالتسعينيات، بتقديم نفسها كمضطهدة لفترة طويلة مع التشديد على أحقيتها بالحكم. ونجح، أحمد الجلبي، مؤسس المؤتمر الوطني العراقي 1992 على وجه الخصوص، بإقناع واشنطن أن حكومة شيعية في العراق ستكون معتدلة ومؤيدة للولايات المتحدة و«لإسرائيل»، ولن تدور بأي حال من الأحوال في فلك إيران[19].

وتحقق هذا المبدأ بفضل النجاح الكبير في مأسسة الطائفية، التي أصبحت الطريقة المثلى للوصول إلى السلطة بعد 2003، هذه المأسسة لم تكن خيارًا هامشيًا، بل وسيلة لابد منها لتحقيق الهدف، وإلى جانب الإرث الحقيقي أو المتخيل للمظلومية.

ما هو مؤكد، أن القاعدة الثقافية لتلك الجماعات لا تسمح لها إنضاج أطر سياسية تتنافس في الإصلاح أو في البناء، بل يوجب عليها مبدأ العداوة الحتمية عند الوصول إلى السلطة، لتعمل بعدها على إحياء ثقافتها في أروقة الدولة، وتقسيم المجتمع بشكل مقصود، أو نتيجة للاستقطاب السياسي. وهذا لا يعني بالضرورة أنها بحكم سيطرتها على المقدرات، لا تساهم في تأدية المشاريع لاسيما الخدمية منها، لكن المحفز الأساسي هو الثقافة التي تنطلق منها، تلك الثقافة إن جاز وصفها بـ «الخط الأحمر» الذي لا تتنازل عنه، أو لا تسمح المساس به، أو تستخدمه في مساحات التأكيد الذاتي على شرعية وجودها وفاعليتها.

وتحقق هذا المبدأ بفضل النجاح الكبير في مأسسة الطائفية، التي أصبحت الطريقة المثلى للوصول إلى السلطة بعد 2003، هذه المأسسة لم تكن خيارًا هامشيًا، بل وسيلة لابد منها لتحقيق الهدف، وإلى جانب الإرث الحقيقي أو المتخيل للمظلومية[20]، لابد من القول إن الدولة العراقية الحديثة لم تبعد الشيعة على نحو يشبه نظام الفصل العنصري لمجرد كونهم شيعة،

يعتبر نظام «التوافق المكوناتي» الحجر الأساس في فشل إدارة الحكم، فقد أدى إلى تضخم الهويات ومنحها بعدًا سياديًا، وقاد إلى تشظي السلطات على عدد «المكونات» وإلى توازن سلبي في السلطة، وأنتج ابتلاع حزبي للدولة (باعتبار الحزب هو الممثل عن «المكون» وجناحه في الدولة) ما فتح المجال أمام التحاصص.

18) زهير الجزائري وسوران قحطان، " فنر حداد وسياسات الهوية في عراق ما بعد 2003"، الثقافة الجديدة، 3/12/2024، شوهد في 5/12/2025، في: https://bit.ly/3FQrs0R

19) علا كاظم، "السياسات العابرة للحدود لدى الشتات الشيعي العراقي"، كارنيغي، 16/3/2018، شوهد في 16/11/2024، في: https://bit.ly/3FQrO7H

20) لكن الإبعاد أو سياسة عدم الاحتواء بلورت بشكل حتمي قراءات طائفية، وأصبحت خلالها الهوية الطائفية الحصن المنيع، وما إن تصل إلى السلطة فهذا يعني أنها تحاول الهيمنة على القرار، تحسبًا لذاكرتها الألمية، وهذا ما نناقشه في وطنية الغالب لاحقًا.

بل إن بناء المنظومة السياسية يستلزم الاستفادة من فرص التحرك الاجتماعي والسياسي التي كانت تتطلب تهذيب الهوية الطائفية الشيعية بنحو يجعلها لا تنمو فوق الدولة[21]. كما إن أغلب سياسيي المعارضة الذين فتحت لهم أبواب الحكم، أمضوا عقودًا خارج أرض الوطن (في إيران وسوريا وبريطانيا والولايات المتحدة، وغيرها) ما يعني أنهم لم يكونوا رجال دولة في يوم ما، حتى يمنحهم الشعب ثقته بناء على الإسهامات والتجارب الوطنية، أو حتى برامجهم ورؤيتهم الجديدة للعراق، التي كانت تتجلى في خطابات دون منهاج سياسي. لذلك عملوا على أن تستند دوائرهم الانتخابية لاحقًا، إلى جماعات متخيّلة مرتبطة بهويتهم الطائفية، ومع انهيار الدولة، بدأت هذه الأحزاب الاعتماد على الهويات الطائفية لاكتساب الشرعية، وحصر التعبئة السياسية في هذا المسار، ما أدى إلى نشوب صراعات حول مكانة وقوة كل طائفة.

يعتبر نظام «التوافق المكوناتي» الحجر الأساس في فشل إدارة الحكم، فقد أدى إلى تضخم الهويات ومنحها بعدًا سياديًا، وقاد إلى تشظي السلطات على عدد «المكونات» وإلى توازن سلبي في السلطة، وأنتج ابتلاع حزبي للدولة (باعتبار الحزب هو الممثل عن «المكون» وجناحه في الدولة) ما فتح المجال أمام التحاصص، فكانت مظاهر الفوضى والتشظي والفساد نتيجة النواة الرخوة المنقسمة للحكم[22]. ومن الطبيعي بعد ذلك أن تصبح الوطنية في العراق خطابًا مفرغًا من محتواه، وإلى أكثر من ذلك، يؤسس إلى نموذج من المعارضة الأزلية. من حيث أن «معظم السياسيين من السنة والشيعة، يدّعون أنهم يؤمنون بالوحدة الوطنية ويعادون الطائفية ويريدون شراكة حقيقية، ويفضلون أن يعرفوا أنفسهم بأنهم عراقيون قبل أن يكونوا من هذه الطائفة أو تلك، ولكن معظمهم يتراجعون عن هذه النزعة الوطنية مع أبسط اختبار للمصداقية يواجهون، وفي الحقيقة أنهم يتصرفون تجاه بعضهم البعض كمعارضين أزليين إلى الحد الذي يميل كل منهم إلى معارضة الآخر، حتى عندما لا يوجد سبب حقيقي لهذه المعارضة»[23].

غياب الدولة يعني الحاجة إلى الفصائل

تعرف الجهات الفاعلة غير الحكومية (Non-State Actors) على أنها كيانات لا تمثل الدول بشكل رسمي، وتشمل مجموعة واسعة من المنظمات، الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية، الجماعات المسلحة، والجماعات الإرهابية، وتتميز بقدرتها على التأثير في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل عابر للحدود الوطنية، ما يجعلها فاعلًا أساسيًا في العلاقات الدولية وإدارة الدولة[24]. أدى صعود تنظيم «داعش» في 2014 والسيطرة على مساحات واسعة من العراق، إلى مزيد من النفوذ الإيراني في العراق. الأمر الذي ساعد الإيرانيون على توطين نفوذهم وتعبئة الفصائل المسلحة الشيعية، للقتال ضد التنظيم، والسعي في لحظة مثالية إلى التأثير على السياسة العراقية من خلال دعم الأحزاب الشيعية. ذلك الدور الذي مكنهم فيما بعد من تشكيل حكومات تؤدي خطى حثيثة لتحقيق مصالح إيران في العراق[25]. في حين أن الدور الذي مارسته الفصائل الشيعية المسلحة والجناح السياسي لها، ساهم في بناء جهات فاعلة غير حكومية، معززة حكوميًا، تتحرك وفق مساحات توازي الدولة، حيث مزجت بين هويتها المذهبية والجغرافيا والسلاح لتشكّل نموذجًا عمليًا لمفهوم (Non-State Actors) في العراق.

أفضت الاضطرابات الأمنية في 2014 تحديدًا، حاجة إلى عودة الفصائل الشيعية المتواجدة في سوريا إلى العراق. استجابة إلى خطر «داعش» المتنامي آنذاك، وعاد في منتصف العام أغلب عناصر «لواء أبو الفضل العباس» إلى البلاد والانخراط في تشكيل عسكري موازي للقوات الأمنية[26].

---

21) Fanar Haddad, ""Marked" for Exclusion: The Problem of Pluralism, State-building, and Communal Identities in Iraq and the Arab World", Middle East Institute, 5/8/2014, seen in 17/8/2024, at: https://bit.ly/3FUASsb

22) للمزيد، ينظر:
حسين العادلي، "هوامش في ذكرى التاسع نيسان 2003 أزمات السقوط والتأسيس والإدارة"، المسلة، 8/4/2024، شوهد في 18/11/2024، في: https://bit.ly/4i4NN8n

23) جابر حبيب جابر، "الشيعة والسنة في العراق: إلى متى تظل الثقة مفقودة ؟"، **إيلاف**، 5/1/2008

24) Markus Wagner, "Non-State Actors", **Oxford University Press,** 22/9/2025, p 1.

25) Alireza Nader, "Iran's Role in Iraq", **RAND**, (2015) p 5.

26) عبد الله الحايك، "لمحة عامة: "لواء أبو الفضل العباس""، معهد واشنطن، 16/11/2023، شوهد في 19/11/2024، في: https://bit.ly/4jk2fKI

فرصة انهيار القوى الأمنية في مرحلة صعود «داعش» كانت لحظة هامة للفصائل بأن تطرح نفسها «حاميًا مكوناتيًا» بديلًا عن قوى الدولة النظامية، ليكون لذلك البديل شرعية مستمدة من سيناريوهات عدة، أبرزها أن يقدم «داعش» على المساس بالمراقد الشيعية القريبة من خط التماس لاسيما في مدينة سامراء.

لم تكن لحظة العودة تلك إلا تعبيرًا عن استشعار الخطر الذي قد يلحق بـ «المكتسبات المكوناتية»، السياسية منها والعسكرية[27]، التي تدور بمجملها في فكرة الهيمنة وخرق قواعد الفكرة الدولتية لتتبناها تلك المجاميع فيما بعد، بشكل أكثر وضوحًا. وإلى أبعد من ذلك، عبر صناعة تشكيل عسكري «مكوناتي» مكتمل الأركان، يمتلك مقومات الدولة، في داخل الدولة.

تمازج الجماعات المسلحة مع كيانات سياسية عقائدية أدى إلى صراعات طائفية غير تقليدية، فهي تعمل على تغذية «الاستفزاز المكوناتي» منذ النزاع الطائفي الذي أعقب الاحتلال الأمريكي في 2003، ذلك الاستفزاز قوّض عملية إعادة بناء الدولة، بعد أن أطاحت أمريكا بنظامها، لتعمل الفصائل المسلحة على الإطاحة بمفهوم الدولة معنويًا، وعمليًا في وقت لاحق. كما أن فرصة انهيار القوى الأمنية في مرحلة صعود «داعش» كانت لحظة هامة للفصائل بأن تطرح نفسها «حاميًا مكوناتيًا» بديلًا عن قوى الدولة النظامية، ليكون لذلك البديل شرعية مستمدة من سيناريوهات عدة، أبرزها أن يقدم «داعش» على المساس بالمراقد الشيعية القريبة من خط التماس لاسيما في مدينة سامراء. لذا فإن وجود جهات مكوّنة من فصائل مسلحة، تؤمن بنظريات عقائدية أقرب إلى الجزئية الإسلامية، بمشاريع سياسية، وذات طموحات فوق الدولة، لا يمكن قراءتها إلا في سياق يهدد بشكل فعلي نموذج الدولة ووحدة شعبها، بل وتستأثر في قرارات سيادية وسياسية واقتصادية. وقد أشار إلى ذلك الملك فيصل الأول في مذكرته حين قال إن «الحكومة أضعف من الشعب بكثير، ولو كانت البلاد خالية من السلاح، لهان الأمر، لكنه يوجد في المملكة ما يزيد على المائة ألف بندقية، يقابلها 15 ألف بندقية حكومية، ولا يوجد في بلاد الله حالة حكومية وشعب كهذه»[28].

العراق بعد 2003: حالة ما قبل الدولة

فهم الجهات الفاعلة غير الحكومية في العراق لا يمكن أن يتم دون العودة إلى أحداث نيسان 2004 حين واجهت القوات الأمريكية المسلحين في الفلوجة، حيث كانوا بحاجة إلى مساعدة القوات الأمنية الجديدة، لكن نصف منتسبي الجيش «فروا» من الخدمة، والتحق بعض الجنود السنة بالفصائل السنية في الفلوجة، وبعض الجنود الشيعة بـ «جيش المهدي»، تعبيرًا عن رفض السنة مقاتلة أمثالهم بالنيابة عن جيش يهيمن عليه «الأكراد والشيعة» وعن المحتل الأجنبي، وحتى أن الجنود الشيعة الملتحقين بالخدمة من صفوف فصائل ليست حليفة للصدر مثل «منظمة بدر» رفضوا الانضمام إلى الأمريكيين في مقاتلة غيرهم من الشيعة[29].

جادل باحثون بأن فشل الجيش الجديد، يعود إلى «الإبعاد الطائفي» الذي قادته الولايات المتحدة والنخب الشيعية والأكراد، لـ «أعضاء الديموغرافية السنية»، الذين خدموا في المؤسسات الأمنية في عهد صدام حسين، من دون استراتيجية لنزع سلاحهم وإعادة إدماجهم.

27) لا يمكن عد تلك الاستجابة بدوافع «الواجب الوطني» كون الفكرة التي تنطلق منها الفصائل المسلحة في العراق هي عقائدية، كما هو الحال في ظهور تنظيم القاعدة الذي قدم تصورًا جهاديًا سنيًا منذ ثمانينات القرن الماضي وتمكن من تحقيق حضور عقائدي، حتى في الدول العربية التي لا تعرف التنوع الطائفي التقليدي.
28) خالد المعيني، "قراءة برسالة الملك فيصل السرية حول العراقيين"، العالم الجديد، 2/7/2020، شوهد في 20/11/2024، في: https://bit.ly/4i0PILa
29) غالبريث، ص 164.

بشكل أو بآخر، رسم ذلك أولًا «الخريطة المكوناتية» بعد تعثر إنشاء جيش عراقي حقيقي نتيجة إلى غياب أسس وطنية جامعة، وسلوك ما قبل الدولة عبر الانخراط في تشكيلات ذات طابع هوياتي ثانيًا. لكن ماذا يعني فرار نصف منتسبي الجيش من الخدمة؟ الجواب على ذلك يأتي ضمن سياقات مركبة، منها، أن الدولة المزعومة التي أرادت الولايات المتحدة الأمريكية فرضها لم تكن تستحق «التضحيات الوطنية» فالأجواء العامة ترى أن هناك قوة محتلة لا يمكن الانصياع إلى توجيهاتها، والخيار هو المقاومة، والأمر الآخر أن «المكونات العراقية» (الصاعدة حديثًا) لا تمتلك رؤية مشتركة تجاه الدولة، والتي من شأنها تحفيز الدوافع نحو هدف عام ألا وهو الدولة الوطنية، ومنطقيًا توصف عملية كتابة الدستور العراقي حينها وما رافقه من سجال، بمفاوضات على معاهدة سلام وليس وضع أسس لدولة. قال بريمر في مقابلة تلفزيونية، خلال حديثه عن أجواء ما قبل تأسيس القوات الأمنية الجديدة، إن «انسحاب الجيش السابق من المشهد وضعنا أمام خيارين، أما أن نستدعي أفراده للخدمة مجددًا، ويعني ذلك إخضاع أفراد الميليشيات الشيعية لأوامر ضباط غالبيتهم من السنة وهو خيار لم ينصح به أي مسؤول في واشنطن، أو بحث سبل إعادة الجيش السابق برتبة عقيد فما دون بتقديم طلبات الانضمام إلى الجيش الجديد (..) أبلغني الأكراد صراحة وبشكل مباشر، إذا تم استدعاء الجيش السابق، سينفصلون عن العراق، بمعنى أنهم يرون أنها خطوة تعيد نظام صدام حسين من دون صدام، وهو ما قاله لي الشيعة أيضًا»[30]. إضافة إلى ذلك، جادل باحثون بأن فشل الجيش الجديد، يعود إلى «الإبعاد الطائفي» الذي قادته الولايات المتحدة والنخب الشيعية والأكراد، لـ «أعضاء الديموغرافية السنية»، الذين خدموا في المؤسسات الأمنية في عهد صدام حسين، من دون استراتيجية لنزع سلاحهم وإعادة إدماجهم (اتضحت تداعيات ذلك في الاستيلاء على الموصل عام 2014. على سبيل المثال، أبو مسلم العفاري، القيادي في «داعش» خدم في المخابرات العسكرية والقوات الخاصة في حقبة البعث، أبو أيمن العراقي، خدم في إحدى وكالات الاستخبارات أيضًا)، وأن الشرعية السياسية للنظام الجديد واجهت تحديًا في أوساط هذه «المجتمعات المحرومة»، الأمر الذي دفعها إلى مساحة المعارضة، وهذا السبب تحديدًا -الإبعاد ونهج الحكم الطائفي- أدى إلى تعثر إصلاح قطاع الأمن في العراق، حيث قامت حكومة نوري المالكي (2006 – 2014) بإدامة وترسيخ هذه الممارسة الإقصائية، لتكون من العوامل الرئيسة في صعود «داعش» وانتشار المزيد من «الميليشيات الشيعية» لاحقًا. صحيح أن المالكي ينظر له بوصفه محاربًا لـ «الميلشيات»، لكن الصحيح أيضًا أنه بحلول 2005، انقسمت قوات الشرطة في بغداد التي يبلغ قوامها 60 ألف فرد بالتساوي تقريبًا بين الموالين للصدر وبدر، أي أن مؤسسة أمنية أساسية في معقل سلطته -العاصمة بغداد- تتكون من غير الموالين للمركزية التي ينشدها.

لقد سمح قرار حل الجيش العراقي -دون استراتيجية- للجهات الفاعلة غير الحكومية المعارضة لصدام حسين بأن تحدد مسارات الدولة، وبالرغم من اعتبارها القوى الأمنية الجديدة، إلا أنها «عززت أنماط الإقصاء والهيمنة الطائفية، الأمر الذي دفع الجميع، في عراقهم الجديد، إلى الاعتماد على ميليشياتهم المحلية كمقدمي أمن بديلين»

ولا يمكن فهم هذا الاختراق لمؤسسات الدولة بوصفه خللًا طارئًا، بل هو امتداد لمسار تشكّل القوى المسلحة قبل 2003، حيث شكّل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني قوات مسلحة معارضة تعمل في شمال العراق، وأنشأت إيران «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق» كحكومة منفى خلال الحرب الإيرانية العراقية، التي حظيت بتدريب خاص من قبل الحرس الثوري الإيراني مع

30) "الذاكرة السياسية | كواليس وأسرار يكشفها المبعوث الأميركي السابق إلى العراق بعد سقوط نظام صدام حسين"، العربية برامج، 23/2/2025، شوهد في 23/2/2025، في: https://bit.ly/42gZin8

لـواء بدر (قبـل أن يتحـول إلى منظمـة بدر)، وتنافسـت هـذه الفصائـل السياسـية على السـيطرة على قطـاع الأمـن، حيـث قـام لـواء بدر بعـد 2003، بالتواجـد في البـصرة والنجـف، والتسلل بكثافة إلى وزارة الداخلية، وسمحت الولايات المتحدة لقـوات الحـزبين الكرديين بـأن يُصبحا الجيـش الفـعلي لحكومـة إقليم كردستان، ولا يمكن لقوى الأمن العراقية أن تنتشر في الإقليم، وفقًا للقانون العراقي، وهكذا، أصبح هدف الدخول إلى الدولة، هو تعزيز المواقف خارجها وبناء موازين جديدة للقـوى[31] [32] [33].

لقد سمح قرار حل الجيش العراقي -دون استراتيجية- للجهات الفـاعلة غير الحكوميـة المعارضـة لصـدام حـسين بـأن تحـدد مسارات الدولة، وبالرغم من اعتبارها القوى الأمنية الجديدة، إلا أنها «عززت أنماط الإقصاء والهيمنة الطائفية، الأمر الذي دفع الجميع، في عراقهم الجديد، إلى الاعتماد على ميليشياتهم المحليـة كمقـدمي أمـن بديـلين»[34]، وتداخـلَ ذلك في الارتبـاط مـع القـوات الرسميـة. يذكر ضابـط أمـن عراقي في مقـال سـنة 2009 أن الفرقة الخامسة من الجيش العراقي في ديالى تحت سـيطرة «المجلـس الأعلى الإسلامي العـراقي»، والفرقـة الثامنـة في الديوانيـة والكـوت خاضعـة إلى حـد كـبير لحـزب الدعـوة، والفرقـة الرابعـة في صلاح الدين متحالفـة مـع أحـد الحـزبين الكرديين الرئيسـيين، وهـو الاتحـاد الـوطني الكردسـتاني. وقـال إن «الخطأ الفـادح الذي ارتكبته الحكومة حينها هو عدم دمج مجالس الصحوات أو أبناء العراق باعتبارها تشكيلات مسلحة سنيـة مقرهـا الأنبـار تغلبـت على تنـظيم القاعـدة، مـع القـوات الرسميـة، بسبب ضغوط الأحزاب الطائفية وأفرادها في وزارتي الدفـاع والداخليـة، الذين لم يرغبـوا في تغيير التـوازن السـياسي بين القـوى (..) سيثـق الشـعب بقـوات الأمـن إذا كان ينظـر إليهـا على أنهـا محايدة في القضايـا السياسـية المثيرة للانقسـام، وموالية للدولة وليـس للأحزاب»[35].

وانتقـد ذلك وبقسـوة الدبلومـاسي الأمريكي بودوزينسـك (Mieczysław P. Boduszyński) حين قال إن هذه الجماعات والأحزاب «انتشرت مثل السرطان المدمر، في كل جهاز من أجهـزة الدولة والاقتصـاد والقطـاع الأمني غير الرسمي، ولم يعد التمـيز بين الحـزب والدولة ممكنًا في هـذه الحـالة، حيـث قامـت الكتـل السياسـية بتقـسيم الدولة والسـيطرة على المـوارد مثـل الأقـارب الـثكلى الذين يقسـمون ممتـلكات الأسرة فيمـا بينهـم (..) النخبـة السياسـية في العـراق لا تحتـاج النظـر سـوى إلى المـرآة لإيجـاد المصـدر الرئيـس للحكم الفاسـد»[36].

اعترفـت النخبـة الأمريكيـة بـأن عزل صـدام حـسين عـن السلطة هو أمر سهل نسبيًا، إلا أن إنشاء دولة جديدة كان شبه مسـتحيل، ليـس بسـبب ضعـف الخطـط الأمريكيـة فحسـب، ولكـن بعـدم تـوفير حـل سـياسي للانقسـامات الطائفيـة، أو وضعهـا ضمـن أجنـدة الخطـط مسـبقًا، حيـث كشـف تدخـل واشـنطن العـسكري أن حـل هـذه الخلافـات خـارج عـن قدرتهـا. بمعنى أن الجيـش الأمريكي جرّد نظـام صـدام حـسين مـن احـتكاره للقـوة وممـثلًا للدولة، لكنـه فشـل في مـلء فـراغ السـلطة، وكانت النتيجـة فـوضى، فقامـت القبائـل والجماعـات المختلفـة بتسـليح نفسـها مؤديـة بذلك وبشكل مسـتقل وظيفـة الحكومـة. وأوضح، دان سينـور، مسـاعد بريمـر السـابق، أنـه إذا لم يتم حـل الجيـش وحظـر حزب البعـث، فلـن يتعـاون الشـيعة والأكـراد معهـم. مؤكدًا أنهـا «خطـوات رمزيـة مهمـة للغايـة في وقـت مبكـر»، وتابـع القـول «لـو سمح لكبـار البعثـيين بالبقـاء في السـلطة، فربمـا شهدنـا تمـردًا سنيًـا أقـل حـدّة، وتمـردًا شـيعيًا أسرع وأكثر قـوة»[37]. وعلى الرغـم مـن محـاولة مجلـس الأمـن

31) Ibrahim Al-Marashi, "Demobilization Minus Disarmament and Reintegration: Iraq's Security Sector from the US Invasion to the Covid-19 Pandemic", **Journal of Intervention and State building**, Volume 15, Issue 4, (2021), p 446

32) Riccardo Redaelli, "THE OSMOTIC PATH: THE PMU AND THE IRAQI STATE", Carnegie, 30/10/2018, seen in 22/11/2024, at: https://bit.ly/4lgZlbo

33) Lionel Beehner, "Shiite Militias and Iraq's Security Forces", Council on Foreign Relations, 30/11/2005, seen in 22/11/2024 at: https://bit.ly/3Ry3pGs

34) Al-Marashi, I. p 448.

35) Najim Abed Al-Jabouri, "For Every Iraqi Party, an Army of Its Own", New York Times, 28/10/2009, seen in 1/12/2024 at: https://bit.ly/3E6GYVW

36) Mieczyslaw P. Boduszynski, "Iraq's Year of Rage" **Journal of Democracy**, Volume 27, Issue 4, (2016), p 117 - 123

37) يقول وكيل وزارة الدفاع الأمريكية المعين للإشراف على قوات الأمن العراقية والتر سلوكومب إن «إبقاء جيش صدام حسين الذي يهيمن عليه السنة، سيحتفظ بقوة كبيرة وسينتج مشاكل هائلة ضد الأغلبية الشيعية في البلاد». للمزيد، ينظر:
Peter Slevin, "Wrong Turn at a Postwar Crossroads?", Washington Post, 28/11/2009, seen in 12/3/2025, at: https://bit.ly/4hY0HF6

القومي الأمريكي بلوة حل وسط يقضي بإقالة الرتب العليا في حزب البعث، أي حوالي 1% من مناصبهم، لكن أحمد الجلبي ومسؤولين آخرين في «المؤتمر الوطني العراقي» أصروا أن القضاء على حزب البعث مسألة ضرورية، لأنها تعكس التزام أمريكا بوعودها التي قضت بتشكيل نظام سياسي جديد في العراق[38] [39].

في حقيقة الأمر، أنتهى المطاف في عمليات «اجتثاث البعث» من حاجة ضرورية لتحقيق العدالة الانتقالية ومحاسبة مرتكبي الجرائم إلى أداة للإبعاد، لسببين، الأول هو الاعتماد الواسع من قبل صانعي السياسات الأمريكيين على دائرة ضيقة من النخب حديثة الحكم، ما أدى إلى «تطهير» البعثيين في كل مكان وعبر مختلف الرتب وهو ما أفضى إلى تعميق الفجوة بين المجتمع والنظام السياسي الناشئ، والثاني يتعلق بعدم وجود مبادرات موازية للاجتثاث تؤدي غرض المصالحة الوطنية، حتى أعاق ذلك بشكل ملحوظ، التماسك والشعور المشترك بين العراقيين[40].

استدعاء إرث العداء الطائفي في مرحلة البناء والتأسيس، أسهم في إنتاج تعبئة متضادة غير قادرة على تجاوز الحقبة السلطوية، وتفويض «المكونات» صلاحية التعبير الهوياتي المتداخل، إضافة إلى محاولة إثبات صورة نمطية مركبة من بعدين، أحدهما سياسي والآخر طائفي، وهو ما يمكن تسميته بتكريس «سنية صدام»

ورغم أن الهدف هنا ليس معنيًا بمناقشة العدالة الانتقالية، إلا أنه من الضروري مراجعة بعض المؤشرات المرتبطة في بناء اللا دولة:

1) أدت سياسة «التطهير» إلى التفكيك الكامل للمؤسسات الأمنية والإدارية الرئيسة في الدولة، ما أضعف قدرتها على الأداء الفعال، وساهم في تصاعد هاجس عدم الاعتراف في النظام المفروض من القوى الأجنبية (على سبيل المثال، يوصف رموز المعارضة بأنهم جاؤوا على ظهر الدبابة الأمريكية، في إشارة إلى الخيانة الوطنية). واستند اجتثاث البعث إلى نموذج اجتثاث النازية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح بمثابة السياسة المعتمدة للتعامل مع إرث الحزب بعد الاحتلال[41]. إذ أن الأحزاب الطائفية التي حكمت العراق استشارت خبراء في اجتثاث النازية لوضع سياسة تطهير سياسي للبعث في مرحلة «التخطيط للديمقراطية»[42]. لكن عملية اجتثاث النازية في ألمانيا «بدأت بإدانات، ثم تحولت إلى إعفاءات جماعية، وانتهت بعفو شامل»، أي لم يكن اجتثاث النازية عملية تطهير، بل عملية إعادة تأهيل، تم خلالها تسهيل اندماج وتأهيل الموظفين في المؤسسات وفقًا لرتبهم ومستوى تواطؤهم مع النظام النازي، وساعد ذلك في استيعاب التكنوقراط والمسؤولين السابقين في إدارة الوظائف البيروقراطية والإدارية للدولة، بالاعتماد على خبراتهم السابقة في إدارة المؤسسات[43].

تجادل، شاميران ماكو، في دراستها، بأن هذا النهج الإقصائي أسفر عن تداعيات كارثية في المرحلة الانتقالية، عبر تفكيك الأجهزة القسرية للدولة، والمؤسسات الحكومية، والبيروقراطية، وخلق فراغًا أمنيًا أدى إلى تصاعد «التمرد المسلح» بعد الاحتلال.

38) مع إصراره على «نظام جديد»، فقد ورد أن مجلس الحكم استخدم موارد الدولة التي يسيطر عليها للمحسوبية والسرقة، ما أدى إلى «تشويه سمعة الحكومة ودفع العراقيين إلى أحضان الميليشيات». للمزيد ينظر:
Rajiv Chandrasekaran, **Imperial Life in the Emerald City: Inside Iraq's Green Zone**, (United States: Knopf Doubleday Publishing Group, 2006) p 120 – 257.

39) Friedman, Benjamin H., Harvey Sapolsky, and Christopher Preble. "Learning the right lessons from Iraq." **Cato Policy Analysis Series**, 610 (2008), p 4.

40) Shamiran Mako, "Subverting peace: The origins and legacies of de-Ba'athification in Iraq", **Journal of Intervention and Statebuilding**, Volume 15, Issue 4, (2021), p 14.

41) Aysegul Keskin Zeren, "From De-Nazification of Germany to De-Baathification of Iraq Get access Arrow", **Political Science Quarterly**, Volume 132, Issue 2 (2017), p 260.

42) Rebecca Boehling, "American Occupations: Germany 1945–1949, Iraq 2003–2005", **Bulletin of the GHI Washington**, Issue 38, (2006), p 154.

43) Neil J. Kritz, "**Transitional justice: how emerging democracies reckon with former regimes**", Volume 3, (United States: United States Institute of Peace Press, 1995), p 136 – 219.

وخلافًا لحالات ما بعد الحرب الأخرى، أشارت ماكو إلى أن اجتثاث البعث في العراق تميز بإفراطه في الاعتماد على «النخب المغتربة» في تحديد نطاق العملية، وأتاح للنخب تسييس الاجتثاث وتطبيقه بشكل انتقائي بغياب رقابة قضائية مستقلة[44].

2) استدعاء إرث العداء الطائفي في مرحلة البناء والتأسيس، أسهم في إنتاج تعبئة متضادة غير قادرة على تجاوز الحقبة السلطوية، وتفويض «المكونات» صلاحية التعبير الهوياتي المتداخل، إضافة إلى محاولة إثبات صورة نمطية مركبة من بعدين، أحدهما سياسي والآخر طائفي، وهو ما يمكن تسميته بتكريس «سنية صدام»، وقد يُفسر ذلك ما يُسمّى بـ «الفجوة بين المجتمع السني والدولة بعد 2003». هذا الاستدعاء، حتمي في نتائجه، وهي نشوب صراعات تأخذ اشكالًا مختلفة، دموية كانت أم فشل سياسي، وكلاهما حدث في تجربة ما بعد الاحتلال، ذلك الإرث يفترض أن التكوين الفعلي للسلطة في الدولة العراقية قائم على أساس تمييزي واضح، بمعنى حكم سني طوال القرن العشرين. ومن مظاهر الفشل السياسي في هذا السياق:

1) تصاعد دعوات الأقلمة والانفصال بين فترة وأخرى، ويتم تبرير ذلك بالتهميش والإقصاء الطائفي عند السنة أو الأكراد.

2) إذا قلنا إن الهدف من الاعتراف السيادي بـ «المكونات» هو شراكة سياسية جامعة، فإنه أفضى إلى نتائج عكسية، ودفع إلى تأكيد التكوين التمييزي في الدولة العراقية -1920 1921، بالتالي، هو صراع مستدام على «أحقية الحكم» عند الفرقاء. ففي دراسة بعنوان «لماذا تتمرد الجماعات العرقية؟» أوضح الباحثون أن النزاع مع الحكومة -في أعقاب انهيار الدولة- من المرجّح أن ينفجر إذا تم استبعاد ممثلي جماعة عرقية من السلطة (خاصة إذا فقدوا السلطة في الماضي القريب) أو إذا كانت لدى الجماعة قدرة عالية على التحشيد، أو كانت لديها تجارب سابقة مع النزاع. وبناء على هذا القول المفترض، واستنتاجًا، تم «إقصاء السنة من الحكم، ويمتاز الشيعة بهوية واضحة لديها القدرة على التحشيد، مع توفر إرث من النزاع الطائفي».

ويؤكد معدوا الدراسة، أن الحكام في الدول الحديثة لم يعودوا يستمدون شرعيتهم من مبادئ الحكم الوراثي، بل الاهتمام بما تؤمن به الجماعة التي ينتمون لها، بهذه الحالة، يبادر القادة وأتباعهم في ظل نهج التفضيل الإثني (الذي يوفر مزايا رمزية مثل مكانة الانتماء إلى مجموعة إثنية مالكة للدولة) إلى تجنب إلغاء هيمنتهم من قبل «الآخرين» الإثنيين، بناء على تجارب صراع سابقة، فيما أثبتوا فرضية مفادها أن احتمالية الصراع الإثني – القومي تزداد مع عدد الصراعات السابقة (Past Conflict) التي حدثت باسم ذات المجموعة الإثنية[45]. وعلى الرغم من أن هذه الفرضية تُقدّم إطارًا تفسيريًا لفهم دوافع التمرد في سياقات ما بعد انهيار الدولة، فإنها تكتسب في الحالة العراقية دلالة مركّبة، إذ لا يظهر الإقصاء بوصفه حالة مطلقة بقدر ما يتخذ شكلًا نسبيًا ومتغيّرًا داخل بنية سياسية قائمة على توزيع السلطة بين «المكونات». ففي العراق، لم تُستبعد الجماعات على نحو كامل من المجال السياسي، بل أُعيد إدماجها ضمن ترتيبات حكم «مكوناتية»، غير أن هذا الإدماج لم يُفضِ إلى تقليص احتمالات الصراع، بل أعاد إنتاج شروطه داخل مؤسسات الدولة نفسها.

يتجلى الهدف الأساسي لعملية بناء دولة ما، هو إنشاء كيان سياسي ينظر إليه على أنه شرعي من قبل المواطنين، وهذه الشرعية تعد شرطًا ضروريًا لتحقيق حوكمة مستقرة وفعالة على المدى البعيد، عمليًا، أي شرعية للنظام السياسي فرض بفعل الاحتلال؟

ما يبرر العنف الداخلي، والفوضى، واحتدام الصراع في شتى المستويات، والطائفية، ليس مقترنًا بشكل رئيس في انقسام المجتمع طائفيًا، ومشاعر الكراهية وعدم تقبل الآخر، بل

44) Mako, p 2.

45) للمزيد، ينظر:
Lars-Erik Cederman, Andreas Wimmer, Brian Min, "Why Do Ethnic Groups Rebel?: New Data and Analysis", **World politics**, Volume 62, Issue 1, (2010), p 87 - 119.

كانت بسبب الخلاف حول حكم العراق وتعريف الحكام لأنفسهم، إلى جانب وجود قوة محتلة على أرض الواقع، لم تنجح في فهم، أو لم ترغب في مسار دولة وطنية للعراق بعد 2003 غير خاضعة في نظام حكمها إلى مسميات ما دون الدولة، ولهذا، لم يجد مفهوم المواطنة أرضًا خصبة، وهو بفعل فاعل، مع غياب الوعي المجتمعي، فالجميع كان مستعد للقتال من أجل الأهداف السياسية لـ «المكون» بغلاف الصراع الطائفي. مع الأخذ بعين الاعتبار أن نجاح المشروع الأمريكي لا يعني بشكل من الأشكال إنتاج تحول ديمقراطي، فهناك مشاريع أخرى تتنافس على الدولة، لا ضمنها، وهو ما عملت عليه المعارضة قبل وبعد الاحتلال. وأدخل غياب نظام شرعي وجامع قادر على استيعاب ذروة التشظي، البلاد في معترك صراع (تأثر فيه المجتمع) يبحث عن ثغرات لتقاسم السلطة بناء على التعددية.

نظريًا، يتجلى الهدف الأساسي لعملية بناء دولة ما، هو إنشاء كيان سياسي ينظر إليه على أنه شرعي من قبل المواطنين، وهذه الشرعية تعد شرطًا ضروريًا لتحقيق حوكمة مستقرة وفعالة على المدى البعيد، عمليًا، أي شرعية للنظام السياسي فرض بفعل الاحتلال؟ لأنه كلما كانت لدى الدولة البانية أو المؤسسة للنظام مصالح كبيرة في الدولة المستهدفة، كلما قلت احتمالية نجاح عملية بناء الدولة على المدى الطويل، وهذا ما أتضح في العراق، الذي لم يحظى بـ «دولة فاشلة» فحسب، بل إخفاقات مستمرة في عملية بناء الدولة، فبحسب صاحب هذا المبدأ وهو عالم السياسة الأمريكي، ديفيد ليك، أن من أسباب فشل الدول، أن التكوينات الاجتماعية التقليدية ما قبل الدولة، مثل العشائر والقبائل والجماعات الطائفية (أي «المكونات» بالحالة العراقية) تتوازى مع الدولة، وتتحداها، وبالتالي تقوض فاعليتها، موضحًا أن الدولة لا تكون ضعيفة بالضرورة، لكن المجتمع يكون قويًا إلى حد يمنعه من تحقيق التماسك والاندماج، وغالبًا ما يستغل السياسيون ما وصفه بـ «نيران الأحقاد القديمة»، فعندما يضعف النظام «يشعلون شرارة العنف، فيجد حتى الأفراد المنفتحون والمتحررون أنفسهم مضطرين للانضمام إلى جماعتهم التقليدية لحماية أنفسهم من العنف المتصاعد»، ووفقًا إلى ليك يصبح تدمير الدولة أمرًا سهلًا للغاية، في المجتمعات المنقسمة بشدة[46]. أنهت الولايات المتحدة الأمريكية عقودًا من السلطوية، لكنها في ذات الوقت لا تستطيع منح الشرعية للنظام الجديد، فهي -الشرعية- محددة المنح من قبل الشعب، فإذا كانت النخب لم تناضل من أجل ذلك الشعب، بل في سبيل دوائرها الضيقة، ولم تعالج الانقسامات وتضمن تحولًا اجتماعيًا يقبل الجميع فيه شرعية الدولة والعمل ضمن إطارها، فعن أي دولة نتحدث؟

ما يحتم علينا حين المطالبة بالدولة أن نصحب ذلك بما يجب أن تكون عليه الدولة، بمعنى أي نظام سياسي لتلك الدولة نطمح، هل هي دولة مواطنة، أم «دولة مكونات»؟ باعتبارهما نموذجي الواقع والمأمول.

لا شك بوجود نية حقيقية في تأسيس دولة حديثة في العراق منذ أواخر 1920، إلا أن ما بعدها يستدعي التوقف على معنى الدولة، فالنماذج العراقية عبر قرن تحققت بالشكل الذي يقوي السلطوية السياسية، وعلى وجه التحديد، ترميز الشخصية، أو الحزب الحاكم، الذي أدى إلى غياب قيمة وحضور الدولة، ثم إضعاف مؤسساتها لصالح السلطة، وليس غريبًا أن نسمع «جمهورية عبد الكريم قاسم» أو «دولة البعث» وغيرها استمرارًا على نحو يشبه ذلك، وهو ما يحتم علينا حين المطالبة بالدولة أن نصحب ذلك بما يجب أن تكون عليه الدولة، بمعنى أي نظام سياسي لتلك الدولة نطمح، هل هي دولة مواطنة، أم «دولة مكونات»؟ باعتبارهما نموذجي الواقع والمأمول. كما لم يتم الحذر من تداعيات تبدل الأنظمة الحاكمة، بشأن وجود المواطنة كفكرة ناظمة للعلاقة بين المواطن والنظام السياسي، وليس مبالغة حين نقول إن الحالة العراقية لم تراعي ذلك، ما كان نتيجته دولة النظام وأدواته ورمزيته، لا دولة الشعب.

46) David A. Lake, "**The Statebuilder's Dilemma On the Limits of Foreign Intervention**", (United Kingdom: Cornell University Press, 2016), p 4.

ما حدث في العراق، هو استبدال مفردات قامت عليها الدولة الحديثة، أبرزها المواطنة بمفردات طائفية واثنية دون اعتبارات أساسية للمواطن الفرد، ودون اعتبار للمواطن نفسه كإنسان[47]. فالحضور الشكلي للدولة، يسهم بشكل قاطع العودة إلى ثقافة ما قبلها، حيث يتطلب وجود مفهوم المواطنة (والتي نفترض أنها نقيض «المكوناتية») دولة. وليس كيان سياسي يتعثر منذ 2003 في طريق التحول إلى الدولة[48].

ذلك هو ما قبل الدولة، أي الاعتراف السيادي بـ «المكونات» -حين لا يعترف جهاز الدولة بعضوية الفرد إلا من خلال اعتراف «المكون» بعضويته فيه- وربما حتى العائلة والعشيرة، فلم تحكم المجتمع المؤسسات والأطر التنظيمية التي تتسم بالكفاءة، بل كانت فاعلية مؤسسات النظام، أكثر من مؤسسات الدولة التي تلزمها المصالح العليا. يقول الأكاديمي، كنعان مكية، وهو من الشخصيات المعارضة لنظام صدام حسين إنه «لا يوجد اليوم في العراق دولة بالمعنى المتعارف عليه للمصطلح، لأن وسائل العنف ليست متركزة في أيدي الدولة، القرارات المهمة لا يتخذها حتى كبار المسؤولين في البلاد، بل يتخذها سماسرة السلطة الغامضون، الزعماء بمصطلحات المافيا، الذين يديرون في الواقع جيوشًا خاصة، هي إلى حد كبير تحت الوصاية الإيرانية»[49].

تلك الفلسفة التي عمل الدستور العراقي على تكريسها، الذي خلا من أية مادة ترد فيها الطائفة واستبدلها بمصطلح «المكون»، حيث ذكرت في الدستور 7 مرات، اثنين منها في ديباجة الدستور، و5 في مواد دستورية تأسيسية منها المادة 12 الخاصة بعلم الدولة وشعارها ونشيدها الوطني، فهذه «المرموزات التأسيسية والسيادية كما يقول الدستور، يجب أن ترمز إلى مكونات الشعب.

ولا يمكن التركيز على مذنب دون آخر، حيث يعتبر العراق بعد 2003 نموذجًا لأزمة الفاعلية، وغياب المبادرة السياسية البناءة، ويمكن عد الأحداث التي رافقت المسيرة السياسية للعراق منذ قرن، أنها رسخت انعدام الثقة في القدرة على التأثير والتغيير، حيث تعاقبت الأنظمة العراقية بفعل التدخل الخارجي، أو انتظار القائد الذي يخلص البلاد من الظلم، وهذه أشبه بانتظار المعجزة. وأشار إلى ذلك، رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي (2020 – 2022) بوضوح، لكنه لم يكن أكثر من مجرد عاجز، أو مكبّل أو غير راغب في استثمار فرصته التاريخية، تلك الفرصة التي تمكنه من أن يحظى بدعم لم يحظ به رئيس وزراء بعد 2003 بوصفه المنقذ أو المعجزة، بالتزامن مع احتجاجات تشرين 2019، قائلًا «في العراق اليوم نعيش حالة من القطيعة شبه المطلقة مع المواطن، وقد تعزز ذلك نتيجة سطوة السلاح وتمدده، وابتلاع فكرة اللا دولة لفكرة الدولة، فأصبحت الأخيرة أسيرة الأولى، ولم يعد بالإمكان التمييز بين الفكرتين وبين الفاعلين في المساحتين، وهذا ما يجعل الدولة ومؤسساتها في موقف حرج ليس أمام المجتمع الدولي أو الداعمين له من جيران وأصدقاء، بل أمام المواطن نفسه الذي يئس من العملية السياسية، وقطع أمله بإمكانية نهوض الدولة ومؤسساتها مجددًا»[50]. فالمعجزة المنتظرة بوصفها ظاهرة، ترسّبت في الذات العراقية. غير أنها في حقل العلوم السياسية تتعلق في أزمة المساهمة، التي تعد من أزمات التنمية السياسية في أنظمة العالم الثالث، والتي

47) يقول مستشارٍ حكومي: «توارث النظام السياسي - الاقتصادي للعراق منذ سقوط النظام الفردي بؤرًا مكوناتية شديدة النفعية، ترى في منهجيتها بأن تحقيق مصلحتها الذاتية والزبائنية من ثروة الشعب هي مصلحة عاطفية مستدامة للمكون المذهبي أو العرقي الذي يتطلع إليه الشعب عاطفيًا ومصيريًا، في حين أمست أكثرية الجموع المذهبية أو المكوناتية التي ما زالت تنمو خارج مؤسسات التأثير السياسي والاقتصادي، بعيدة عن تحصيل الثروة العادل وتقاسم مصالح الدولة الريعية وصنع الإرادة السياسية فيها إلا في وقت الانتخابات، بل غدت مجرد بهائم بشرية هامشية ملحقة في مرتكز المكون المحتكر للثراء». للمزيد ينظر:
مظهر محمد صالح، "من صراع المكونات إلى صراع الطبقات"، وكالة نون المحبرية، 20/2/2020، شوهد في 12/3/2025، في: https://bit.ly/3FX73aA

48) عامر حسن فياض، إياد العنبر، ""دولة المواطنة" أفكار في إشكالية العلاقة بين الدولة والفرد في العراق المعاصر"، **Political Issues**، العدد 42 (2015)، ص 2.

49)) Kanan Makiya, "Iraq's Mafia State", **Journal of Democracy**, Volume 34, Issue 2 (2023), p 129 – 130.

50) مصطفى الكاظمي، "العودة إلى الدولة والشعب... القرار الأسلم في التوقيت الأصعب"، الشرق الأوسط، 12/12/2024، شوهد في 15/3/2025، في: https://bit.ly/3FTmQXP

تحفز العمل على إشعار المواطنين بأن لهم دورًا في النظام السياسي، وأنهم يشتركون في تقرير أمورهم بواسطة آليات المشاركة السياسية[51].

وتماشيًا مع ذلك، فإن «العراق الجديد» أصبحت دولته ترتكز على أساس «المكوناتية»، ومجتمع يعاني من ضعف الاندماج الذاتي[52]. تلك الفلسفة التي عمل الدستور العراقي على تكريسها، الذي خلا من أية مادة ترد فيها الطائفة واستبدلها بمصطلح «المكون»، حيث ذكرت في الدستور 7 مرات، اثنين منها في ديباجة الدستور، و5 في مواد دستورية تأسيسية منها المادة 12 الخاصة بعلم الدولة وشعارها ونشيدها الوطني، فهذه «المرموزات التأسيسية والسيادية كما يقول الدستور، يجب أن ترمز إلى مكونات الشعب، والمواد: 9 أولًا، و12 أولًا، و49 أولًا، و125 و142 أولًا»[53]. ليعمل الدستور العراقي وقبله مجلس الحكم، على بناء «دولة المكونات» على حساب دولة المواطنة، رغم أن واشنطن اعتبرت مجلس الحكم بأنه «مقدمة لنقل السلطة إلى العراقيين»، لكن البداية، مهدت إلى لتأسيس دولة مشوهة ديمقراطيًا، حيث ضم مجلس الحكم 25 عضوًا، 13 منهم من الشيعة و5 لكل من السنة والأكراد، ومقعد واحد لممثل عن المسيحيين والتركمان.

القوانين الطائفية.. سيرورة طبيعية

أسهم نمو «الفلسفة المكوناتية» في تلك البيئة السياسية في إعادة تشكيل طبيعة التشريعات الصادرة عن مجلس النواب وباقي مؤسسات الدولة، على نحو يعكس منطق التمثيل الهوياتي أكثر من متطلبات البناء المؤسسي. فعلى الرغم من أن المجلس، بوصفه السلطة التشريعية، يُفترض أن يكون مرجعية لبقية مؤسسات الدولة، إلا أنه تحوّل تدريجيًا إلى فضاء لإعادة إنتاج الانقسام المجتمعي، من خلال تبنّي مقاربات تُعزّز الفصل بين «نحن» و «هم». وبدل أن يضطلع بدورٍ في إنتاج تشريعات ذات طابع مؤسسي متوازن، اتجهت مخرجاته نحو تكريس منطق المحاصصة في توزيع السلطة والموارد، بحيث غدا نجاح «العملية السياسية» مرهونًا بقدرتها على إدارة التوازنات بين «المكونات»، لا بتعزيز كفاءة الدولة أو فاعليتها. وتعاملت القيادات السياسية «المكوناتية» مع مؤسسات الدولة، ولا سيما الوزارات والوظائف العامة، كأدوات لإعادة توزيع المنافع داخل جماعاتها، ضمن أنماط من الزبائنية.

كانت النخبة السياسية التي شكلت أحزاب المعارضة، تعرف التغيير -إزاحة نظام صدام حسين- وبإيمان راسخ، بأنه تمكين اجتماعي أكثر من كونه تحول سياسي، ووصول إلى أحقية لا ريب فيها، انطلاقًا من مفهوم الأغلبية، وجادلت بأن كل آخر، سواء كان من الأقلية أو مستقلًا، لا يمكنه انتزاع هذه الأحقية.

ومن ذلك، كانت التشريعات في المجلس تمثل الورقة الرابحة بعد أحداث تشرين الأول 2019 للتأكد من إعادة الأجواء المجتمعية إلى بعيد 2003 حين تبلورت مأسسة الطائفية بشكل أوضح، ليعمل «ممثلي المكونات» على التحشيد والتحشيد المضاد إلى ثلاث قوانين طائفية، هي قانون الأحوال الشخصية، والعفو العام، وإعادة العقارات إلى أصحابها. أكدت الأحزاب العراقية خلال عقدين، أن سبيلها الوحيد إلى السلطة هو عبر إنفاذ سياسات قائمة على الهوية الطائفية، لأن تشكيل الحكومة عبر ذلك يمكنها من ضمان عدم وجود معارضة داخل المجلس. وقد أثار ذلك سياسي عراقي محاولًا ايجاد مقاربة للحالة العراقية، حين افترض أن هناك منهجين لبناء الدولة العراقية، الأول هو «المكوناتية»، والآخر المواطنة، فعلى مستوى تشكيل الحكومة، سوف تختار «المكوناتية» أسلوب المحاصصة بدون معارضة برلمانية، فيما تختار المواطنية أسلوب حكومة الأغلبية

51) زين العابدين دايلي، نبيل كريبش، "التنمية السياسية كمدخل مفاهيمي معرفي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 13، العدد 1 (2022)، ص 704.
52) لقاء ياسين حسن، "دولة المكونات في العراق بعد عام 2003 الواقع والمستقبل"، **دراسات بحثية**، المركز الديمقراطي العربي، 6/9/2026، شوهد في 14/3/2025، في: https://bit.ly/4lfyfBm
53) علاء اللامي، "دستور دولة المكونات رسخ الطائفية وفتح باب التقسيم"، العالم الجديد، 18/6/2019، شوهد في 15/3/2025، في: https://bit.ly/3RyBwht

البرلمانية مقابل المعارضة البرلمانية، وعلى مستوى الأحزاب، سوف تنشأ أحزاب فئوية كثيرة مغلقة كلها تعجز عن تحقيق أغلبية مطلقة في البرلمان، فيما ينشأ، في المواطنية، عدد قليل من الأحزاب يفوز أحدها بأغلبية برلمانية مطلقة يمكن أن تتغير في انتخابات مقبلة[54].

الرمزية ووطنية الغالب

كانت النخبة السياسية التي شكلت أحزاب المعارضة، تعرّف التغيير -إزاحة نظام صدام حسين- وبإيمان راسخ، بأنه تمكين اجتماعي أكثر من كونه تحول سياسي، ووصول إلى أحقية لا ريب فيها، انطلاقًا من مفهوم الأغلبية، وجادلت بأن كل آخر، سواء كان من الأقلية أو مستقلًا، لا يمكنه انتزاع هذه الأحقية، وأي محاولة لا تتفق مع هذا التعريف، هي استئصال لتلك الأغلبية، وتوجب -المحاولة- ردة فعل تكبح جماحها. على سبيل المثال، لعب عادل عبد المهدي رئيس مجلس الوزراء (2018 - 2019) دورًا بارزًا في اجتماع عقد في شباط 2003 لمناقشة شكل الحكومة الانتقالية التي ستشكل فورًا بعد الإطاحة بنظام صدام حسين، كان عبد المهدي حينها ممثلا عن «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق»، وتم تشكيل لجنة من خمسة أشخاص، من بينهم كنعان مكية، وعبد المهدي وثلاثة آخرين، كان الهدف من اللجنة كتابة بيان ختامي يعكس نتائج الاجتماع، فنشأ خلاف عندما أصر كنعان مكية على إدراج جملة تتعلق بحقوق الأقليات، معتبرًا أن ضمان هذه الحقوق هو جوهر الديمقراطية الحقيقية، وليس مجرد حكم الأغلبية، في المقابل، عارض عبد المهدي هذه الإضافة، لأن «العراق أصبح يحكم من قبل قوى سياسية تمثل جماهير شعبية كبيرة، وليس مجرد أفراد، ولذلك لا يمكن مساواة جميع الأصوات داخل الاجتماع»، وعندما طالب مكية بالتصويت لحسم الخلاف، رفض عبد المهدي ذلك، لأن القوى السياسية التي يمثلها أقوى وأوسع دعمًا من أفراد مثل مكية[55].

لاحقًا، لم يلبث «المكون» الغالب إلا وشرع في صهر الرمزية الوطنية، أو الإرث العراقي إلى متبنيات عقائدية، ولم يكن «عراق الصدرين» على سبيل المثال شعارًا هامشيًا، بل تعبير ضمني على إعادة تعريف الهوية الوطنية، يقابله في محاولة لإثبات الوجود «عراق عمر الفاروق»، ويضاف إلى ذلك جملة من مظاهر الوطنية المذهبية:

1) قراءة «التضحيات الدينية» ضمن سياق الهوية الوطنية وتضخيمها بالشكل الذي يختزل العراقية في جملة مواقف برزت خلالها رموز دينية.

2) توصيف وتسمية عدد من المؤسسات الحكومية والخاصة وأسماء الشوارع والأماكن العامة، عبر دلالات مذهبية بالإضافة إلى غزارة البحوث العلمية التي تتناول سير الشخصيات الدينية.

3) إهمال الآثار والمعالم الحضارية أو إقصائها، والاهتمام بشكل مبالغ في معالم أخرى، ويندرج تحت هذا العنوان ما يعتقده الجناح السياسي للفصائل الموالية لإيران حول نصب الشهيد، وتمثال أبو جعفر المنصور في بغداد[56].

4) الحد من التفاعل مع المناسبات العامة الوطنية مقابل المناسبات المذهبية[57].

5) توجيه الماكنات الإعلامية إلى تسليط الضوء على إسهامات الشخصيات التاريخية لهذا «المكون» أو ذاك.

6) تنامي الشعور بما يمكن أن يُطلق عليه دورة حياة الدولة، وبرزت سرديات تعزز هذا الشعور متمثلة في أن السنة حكموا 1400 سنة والآن جاء دور الشيعة.

ثم ظهرت في هذا السياق، دعوات إلى بناء الوطنية الشيعية، وهو مفهوم طرحه عدد من السياسيين الشيعة، ويعزى هذا المصطلح بشكل رئيس إلى مبادرة رئيس تيار الحكمة عمار الحكيم، الذي أعلن في 4 شباط 2023 عن مشروع «الوطنية الشيعية»[58]. إضافة إلى قيام مقتدى الصدر في تغيير اسم

54) محمد عبد الجبار الشبوط، "الصراع بين المكونات والمواطنة"، شبكة النبأ المعلوماتية، 25/2/2020، شوهد في 14/3/2025، في: https://bit.ly/4iQgLda
55) Makiya, p 1 – 2.
56) للمزيد، ينظر:
"إزالة تمثال أبي جعفر المنصور في بغداد.. جدل يعيده دعاة الطائفية في كل مناسبة"، **صحيفة العرب اللندنية**، 7/5/2024.
57) للمزيد، ينظر:
"بعد مطالبته تأجيل مباراة العراق..الكاتب علي حسين يهاجم الطالقاني"، بصرة 356، 20/3/2025، شوهد في 31/3/2025، في: https://bit.ly/4ciRDJD
58) "الحكيم يعلن طرح مشروع "الوطنية الشيعية""، السومرية، 4/2/2023، شوهد في 13/3/2025، في: https://bit.ly/42xpknu

التيار الصدري، إلى «التيار الوطني الشيعي»، في محاولة تبدو إلى تمييز الشيعة الوطنيين من غيرهم، أو ربما لملمة «البيت الشيعي» الذي بدت بوادر تشكله بعيد 2003.

يعلق المفكر العراقي رشيد الخيون قائلًا «لكن ما يبرر العجب والعتب، أن لا الموقعين على إعلان الشيعة، ولا مؤسسي البيت الشيعي، قد نظروا إلى معاناة الشيعة بجنوب العراق ووسطه، قتل من شبابهم نحو 800، علانية بسلاح شيعي صرف، والخطف والاغتيال جار على كل شيعي ردد شعار نريد وطنًا. إذن، ما معنى إعلان الشيعة، وبيت الشيعة، والوطنية الشيعية، وسواد الشيعة أسرى أوهام المظلومية، التي تدر ذهبًا وفضة لأصحاب الدعوات، أما تبرير تلك العناوين أنها لصالح العراق، فهي خرافة، وهل المطلوب تحقيق شعار يا شيعة العالم اتحدوا! على حساب أوطانهم؟ وهنا يعطى الحق لمواجهة الشيعة في أوطانهم، لأنهم يغدون وقودا لوهم الوطنية الشيعية، بعد تفتيت الأوطان ذات الجغرافيات الثوابت. هذا ما حذر منه الشيخ محمد مهدي شمس الدين (ت: 2001) وهو يرى لبنان تتمزق بجماعات لا تشبه لبنان، حين قال على فراش الموت: أوصي أبنائي وإخواني الشيعة الإمامية، في كل وطن من أوطانهم، وفي كل مجتمع من مجتمعاتهم، أن يدمجوا أنفسهم في أقوامهم، وفي مجتمعاتهم وفي أوطانهم، وأن لا يميزوا أنفسهم بأي تمييز خاص، وأن لا يتخرعوا لأنفسهم مشروعًا خاصًا»[59].

ما يجدر التعمق فيه هنا هو رفض فكرة الدولة في أصلها، ذلك الرفض أوصلها إلى المسار الإجباري المتمثل بما أن فكرة «الدولة الشيعية» (أو حتى نموذجًا على غرار ولاية الفقيه) صعبة المنال، فلا بد من إضفاء طابع الشرعية للدولة عبر المذهبية، وتجذير الأخيرة في المؤسسات، وفي ذات أفراد المجتمع، والخروج من نسق الأفراد المواطنين إلى نسق الأفراد المؤمنين سنة - شيعة

تبرز الحاجة إلى مراجعة ما وراء تلك الدعوات والرمزيات المذهبية، لذا، علينا أن نسأل، لماذا هوية سنية / شيعية وطنية؟ لماذا لا يمكن تجاوز المذهب، أليس الإسلام هو الدين الرسمي للدولة ويمكن عبر ذلك الاتفاق على المبادئ العامة الأخلاقية منها والشرعية؟ بمعنى، لماذا الذهاب إلى الجزئية الإسلامية أكثر في الهوية؟ وما مبرر ولادة أحزاب «وطنية» من رحم التشيع السياسي التقليدي؟

سبق وأُشير إلى أن القوى السياسية في العراق بعد 2003 لم تجد فكرة تمكنها في العبور إلى السلطة بسهولة، غير الفكرة الطائفية، لكن ما يجدر التعمق فيه هنا هو رفض فكرة الدولة في أصلها، ذلك الرفض أوصلها إلى المسار الإجباري المتمثل بما أن فكرة «الدولة الشيعية» (أو حتى نموذجًا على غرار ولاية الفقيه) صعبة المنال، فلا بد من إضفاء طابع الشرعية للدولة عبر المذهبية، وتجذير الأخيرة في المؤسسات، وفي ذات أفراد المجتمع، والخروج من نسق الأفراد المواطنين إلى نسق الأفراد المؤمنين سنة - شيعة، فنجد أن كثيرًا من الخطابات تحمل في طياتها محاولة لزج مصطلح «المؤمن» بديلًا للمواطن، ثم صياغة نموذج أو صورة نمطية للآخر.

يفسر ذلك فشل محاولات «الصداقة بين المكونات»، فالقبول بمبدأ المواطنة والانخراط في الدولة، يعارض المسار المفترض أعلاه. وإذا ما «اقتبسنا من تحليل كاكار للعلاقات بين الهندوس والمسلمين، فقد كان السنة والشيعة قبل تأسيس الدولة أكثر من غرباء، ليسوا أعداء في الغالب، ولكنهم أقل من أصدقاء، ويخطئ من يأخذ ثورة العشرين أساسًا في تقييم التاريخ الأوسع للعلاقات الطائفية على أنها مؤشر للوئام والاندماج بين الطائفتين، كذلك يخطئ من يأخذ التحذير الذي وجهه قسم من علماء السنة في بغداد إلى السلطات العثمانية من تحول العشائر الجنوبية إلى الإسلام الشيعي لرسم صورة للانقسام والعداوات الأبدية»[60].

59) رشيد الخيون، "«الوطنيَّة الشّيعيَّة».. ما وراء الأكمة!"، الاتحاد، 22/3/2023.
60) فنار الحداد، "فنار الحداد: الطائفية في العراق"، جدلية، 26/8/2012، شوهد في 31/3/2025، في: https://bit.ly/42jS1Dh

ربما يجب أن نذهب بعيدًا في هذا الموضع، ونتفحص أشكال «العلاقة المكوناتية» في سياق الدولة، ويمكننا بيان ذلك في:

1) لم يكن للسنة في العراق هوية سياسية، بمعنى تمثيل سياسي للتسنن، ومنطقيًا أن يصبح الحراك المناهض للنظام في الجنوب «تمردًا شيعيًا» ولكن تمرد الدليم السنة بعد حادثة بيت مظلوم يسمى «تمردًا عشائريًا» وليس سنيًا[61].

2) المواجهة الطائفية قبل 2003 لم تكن قضية سنية - شيعية، بل كانت قضية دولة وحركات سياسية من الشيعة، إلى أن جاءت المركزية الشيعية عبر أدبيات المعارضة في التسعينات وأضفت عليها الطابع الطائفي، وتبني مفهوم المظلومية الشيعية بشكل أوسع منه بعيد تأسيس الدولة مطلع العشرينات. حيث أصبح يقرأ استهداف الشيعي لأنه شيعي، وليس لأنه سياسي معارض للبعث من حزب الدعوة على سبيل المثال.

3) الاستقطاب الطائفي لم يكن جماهيريًا إلى الحد الواضح، بل هو في الأغلب حراك نخبوي أوجد ذرائع للتحرك السياسي، حيث أن بذرة التفاعل السلبي بين المواطنين موجودة، لكنها لم تبرز إلا عبر أجواء مناسبة من التحشيد، ولم يكن الأمر حتميًا بقدر ما كان نتيجة إلى قرارات وسلوك تعبئة، ولا يمكن إهمال دور وسائل التواصل الاجتماعي لاحقًا في الاستقطاب الطائفي[62].

رافق العنف الطائفي بعد 2003 دعوات «صداقة» للتقريب بين السنة والشيعة نحو إطار جامع يحد من الصدام بين الفرقاء، ويمنع العنف المسلح منها وثيقة مكة 2006 في المملكة العربية السعودية، التي تضمنت لقاء ضم كبار القيادات الدينية السنية والشيعية في العراق، وتم التوقيع على نص وثيقة مكة المكرمة لـ «حقن دماء المسلمين في العراق وما يتبع ذلك من اقتتال طائفي وأعمال تشريد وترويع»[63].

تضمنت الوثيقة بنود تعزيز الوحدة والتعاون بين المسلمين السنة والشيعة، مشددة على الاحترام المتبادل بين المذاهب وضرورة تجنب العنف والتمييز المذهبي، ولا يجوز شرعًا تكفير أي مذهب، مع حرمة الدماء والأموال وعدم الاعتداء على دور العبادة لجميع الأديان والمذاهب أو مصادرتها، وأن الجرائم المرتكبة على الهوية المذهبية تعتبر فسادًا في الأرض ولا يجوز قتل أو الاعتداء على أحد بسبب معتقداته، والامتناع عن إثارة الفوارق المذهبية والعرقية واللغوية، وعدم استخدام الصفات المسيئة، إلى جانب العمل معًا على تحقيق العدالة وإطلاق سراح المختطفين والمهجرين، والمحافظة على وحدة العراق وإنهاء الاحتلال، وتعزيز مكانته الثقافية. لا يمكن إهمال هذا الحدث التاريخي المهم الذي لم يؤد غرضه المنشود. حيث ظهرت دعوات الأقلمة، والتعمد في إثارة الطائفية السياسية والاجتماعية، وتبادل تهم التخوين، فضلًا عن الفساد والسرقات، والقتل. ووفقًا لنصوص دينية تنص على وجوب الإيفاء بالعهود، فكل من بادر إلى خرق بنود الوثيقة بشكل معلن أو غير معلن، فإنه مخالف لما جاء به الدين الإسلامي.

بالمجمل، ما حدث هو بمثابة تجذير «المكونات»، وبالتالي فإن القوانين الطائفية أو وطنية الغالب نتيجة منطقية، ليست محل استغراب. من هنا يجب التأكيد بأن كل الجهود الوطنية الرامية لبناء الدولة وتعزيز دور مؤسساتها، والعيش وفق الحد المقبول للسلام.. إلخ هو ضرب من الخيال، ما لم تسبقه مبادرات تعمل على تفكيك «المعادلة المكوناتية»، مع تطمين الفرقاء أن ذلك لا يشكل نهجا لمحو المتبنيات المذهبية أو معاداتها، وثمة ما يستوجب الإشارة إليه في هذا السياق، أنه لا يمكن إنكار وجود ذاكرة لطائفة ما، أو تعرفيها لذاتها، إلا أن ذلك يختلف عن مشاريع الدفاع عنها، أو ممارسة دور سياسي ينطلق من الشعور الجماعي. إنه فن إدارة المجتمع العراقي باستغلال التنوع، وخلق نظم جديدة تستثمر في رأس المال الرمزي والتعددية ووضعها في سياقات تستلزم الحضور السياسي والتعبير الهوياتي في المجتمع، ولا تقف عند ذلك الحد، بل تخلق رابطة المذهب شراكة عبارة للحدود الوطنية،

61) وهي محاولة انقلاب آمر قاعدة البكر الجوية غرب العراق اللواء الطيار محمد مظلوم الدليمي، التي كان من المقرر تنفيذها في تشرين الأول 1994. للمزيد، ينظر: صادق الطائي، "الانقلابات المنسية في عراق التسعينيات"، **القدس العربي**، 20/3/2018

62) على سبيل المثال، منع الشعائر الحسينية في الفترة التي رافقت التمرد على النظام السابق في التسعينيات، أو تصفية الشخصيات الشيعية. للمزيد، ينظر: "شيعة العراق يحيون أول عاشوراء بعد صدام"، الجزيرة نت، 1/3/2004، شوهد في 31/3/2025، في: https://bit.ly/4iczC1a

63) "علماء دين شيعة وسنة يوقعون "وثيقة مكة" لحقن الدماء في العراق"، العربية نت، 20/10/2006، شوهد في 31/3/2025، في: https://bit.ly/4i7ncaL

تتمحور حول تمكين وتفعيل الآخر المماثل في القيادة السياسية في البلدان الأخرى. لكن، إذا كان الحديث عن الطائفية، بمعنى التعددية، عندها يجب أن نقر بأن العراق طائفي للأبد، كما أن اخفاق الدولة في استيعاب التعددية، هو من عمل على تعقيدها[64].

وبطبيعة الحال، فإن جوهر «الفلسفة المكوناتية» انطلق من سرديات المظلومية والتهميش التي بنيت في العقل الجمعي، فأصبح الخلاص هو الذهاب بـ «المكون» إلى السلطة[65]، ومن ثم شرعية للتدخل الخارجي من صديق هذا المكون أو ذاك. ما يستوجب إدراكه أن المنطقة العربية بجملها غنية بالتنوع، والأخير سيف ذو حدين، إما أن يكون وسيلة للوحدة العقلانية، ضمن دولة المواطنة (يقابلها الوحدة التي تدعو إلى تذويب الفوارق تمامًا والخلاص منها أبد الدهر)، أو حالة من عدم الاستقرار القائمة يتخللها تربص الفواعل الإقليمية والقوى العالمية.

تنبع شرعية التدخل الخارجي، بالمستوى الأول من الانقسام «المكوناتي»، وهو ما يعني أن الدولة والوطن وهما في هذا السياق متلازمان، لا يمثلان فضاء الفعالية المجتمعية ولا مدار الاهتمام، وبمستوى ثان نتيجة إلى المصالح الاستراتيجية لقوى المنطقة والعالم. ما يتعلق بالمستوى الأول تحديدًا، هناك نوع من الإشارة إلى عمق «المكون»، ذلك أن استخدام مصطلح «المكون» هنا أكثر دقة من «الطائفة»، لأن «المكون» هو وحدة اجتماعية – سياسية تتضمن مجموعة متداخلة من عناصر مذهبية وعرفية ومناطقية، بالتالي هو آلية فعّالة في استخدامها للتعبئة ضد أو مع. وذلك لضمان ليس فقط الشيعي - السني المتدين، بل إلى ذلك التداخل الهوياتي. فعندما يتردد سياسي ما، من الحديث صراحة بمضامين طائفية، يذهب إلى استعارات تؤدي نفس الغرض، فنجد «الغربية» و «ولد الملحة» و «أبناء الجنوب» وعلى هذا النحو.

مما لا شك فيه، تنتج علاقة الأفراد بـ «المكون» على حساب الدولة، حالة من عدم الاستقرار السياسي، وخرقًا لمفهوم السيادة ويحدث تدخل خارجي دائم في الشؤون الداخلية، ويصل إلى حد تقرير المصير، وهو أشبه بالوصاية، ويسهم ذلك في بناء علاقة رمزية تتشبع في الوعي المجتمعي، كانتماء السنة إلى السعودية، والشيعة إلى إيران، أو أن ما خلف النشاط السياسي الشيعي دوافع إيرانية، وما وراء السني دوافع بعثية.

العلاقة: السلطة والمجتمع وتوافقية ما بعد البعث

كان النظام البعثي سلطويًا عنيفًا، لكنه يقبل من هو مستعد للعمل معه، شيعيًا، سنيًا كان أم كرديًا، ما يهم النظام البعثي، مثل كل دولة سلطوية، هو الطاعة، واعتمادها على الشبكات العشائرية للحفاظ على سلطته، وفضّل توظيف أشخاص من منطقته نفسها، ليس لوجود خصائص ثقافية عميقة وغير متغيرة، ولكنها لأسباب استراتيجية وسياسية[66]. لكن ما بعده أسهم في إرباك علاقة السلطة مع المجتمع، وبشكل أفضى إلى شبه انفكاك بينهما، نتيجة سياسات الهوية الطائفية في بناء العلاقة. تلك «العلاقة المكوناتية»، وصولًا إلى «الهيمنة المكوناتية» (أو الغالب والمغلوب - الأغلبية والأقلية) لم تبلور ارتباطًا مؤسسيًا مع المواطن. فلا تجد مبادرة حكومية في أغلب القضايا الهامة دون ضغط مجتمعي، حتى أصبحت ثقافة المناشدات، سمة للمجتمع، ولا إمكانية للتخلي عنها. أما الفرد، فهو تارة «مؤمن/فرد المكون»، وتارة أخرى مواطن الدولة، ويعيش الارتباك في العلاقة، حيث في أزمة تتعلق في الحريات، الخدمات، السياسات الخارجية التي من شأنها جر البلاد إلى ما لا يحمد عقباه، يمتعض، ويتضامن العقل المواطني لا «العقل المكوناتي»، في سبيل المصلحة العامة. لكنه في ذات الوقت، قد لا يحبذ أن

64) فنر حداد، **العلاقات الطائفية في العراق**، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، الطبعة الأولى (بيروت: المركز الأكاديمي للأبحاث، 2020)، ص 14.

65) تاريخيًا، كانت الخلافات حول القضايا السياسية واللاهوتية والعقائدية بين السنة والشيعة في العراق، ولكن شيئًا فشيئًا بدأ التنافس على السلطة والموارد والمكانة الدافع وراء مظاهرها وتجلياتها الحديثة، حيث هيمنة فكرة التمثيل الطائفي على العلاقات السياسية بدلًا من تمثيل المواطنين، وهو الأمر الذي أدى إلى تفاقم الانقسامات القائمة بدلًا من تخفيفها. للمزيد، ينظر:
هدى فرغل محمد جنيدي، "تأثير الطائفية السياسية على عدم الإستقرار السياسي دراسة مقارنة (العراق- لبنان) 2005 – 2023"، **المتخصصة**، المركز الديمقراطي العربي، 24/8/2024، شوهد في 31/3/2025، في: https://bit.ly/42o2Fc7

66) دينا رزق خوري، "تاريخ العراق ومجتمعه بين حنّا بطاطو وعلي الوردي"، **عمران**، المجلد 6، العدد 24 (2018)، ص 18 – 19.

تذهب مناصب «المكون»، إلى آخر، يخاف منه، ويتغذى ذلك الخوف من الذاكرة السياسية، والسرديات المفتعلة. ثم إن متبنيات القوى الحاكمة، في معظمها لا تعبر عن ثقافة المجتمع، هذا هو الانفكاك. وبالذهاب إلى قراءة صور قائد الحرس الثوري الإيراني السابق قاسم سليماني المنتشرة في أرجاء العراق، يلحظ أنها مفروضة، وربما بشكل قسري، فأي علاقة عراقية مع سليماني؟ ربما هناك شريحة قليلة، يعني لها شيئًا، ولنفترض جدلًا أنه في أماكن شيعية مقبول انطلاقًا من التقارب العقائدي، ماذا عن صوره في مدينة الفلوجة؟ وإذا ما ذهبنا إلى أبعد من ذلك، هل نجد ارتياحًا مجتمعيًا لتلك الحالة؟ فهي تعني لهم شيئًا واحدًا لا غير، هو سياسة الهوية المفروضة. ذلك الإكراه الهوياتي، كاف لقطع روابط علاقة الفرد ومن ثم المجتمع مع الدولة (التي تمثلها تلك السلطة بشكل أو بآخر)، فالمغالبة الطائفية مساهم رئيس في إنتاج وتعميق أواصر «المكون» ذاته. فيما قابل ذلك دعوات «الحفاظ على الهوية السنية» أما هوية الدولة، لا تعني شيئًا لأي فريق، أو بالأحرى هي ليست مهمة، بالتزامن مع صراع الهويات، أو المغالبة الطائفية.

> **محصلة ما بعد 2003 هو وضع الدولة العراقية في مواجهة صراع على هويتها بسبب خلاف «المكونات» على هذه الهوية، دون مبادرة وطنية تعيد صياغة شكل العلاقة السليمة، ولا يستثنى من ذلك الخطاب والنهج السياسي.**

يتطلب ترسيخ المواطنة، إذًا، بناء شكل العلاقة بين المجتمع والدولة من جهة، وبين أفراد المجتمع ذاتهم من جهة أخرى، هذا البناء يقوم على أساس نقل المركزية السياسية من «المكون» إلى الدولة، وتذويب الفوارق والامتيازات التي تحظى بها جهة أو فرد على حساب آخر. لكن ما حدث هو علاقة مع السلطة الحاكمة، قائمة على الزبائنية، وهو اشعار للفرد، أن قيمته، من قيمة سلطة «المكون» التي يجب أن يسعى جاهدًا للحفاظ عليها لما تُقدّمه له من امتيازات. هي تلك، الأنانية المواطنية، التي جاءت نتيجة للعلاقة المشوهة، فالمواطن يبحث عن «التعيين» بـ «الواسطة» أو بدفع الأموال، دون مطالبة بحق الجميع، عازيًا السبب إلى «هيه تايهه بقت عليه» و «القانون بس براس الفقير». لذا، فإن مفهوم المواطنة يوازن العلاقة، والذي يعني غيابه عدم الاعتراف بالآخر المختلف، وينعدم الاتساق مع المركزية بسبب فقدان القيم المشتركة، وهو ما يعني فقدان الدولة حضورها في إقليمها الجغرافي[67].

محصلة ما بعد 2003 هو وضع الدولة العراقية في مواجهة صراع على هويتها بسبب خلاف «المكونات» على هذه الهوية، دون مبادرة وطنية تعيد صياغة شكل العلاقة السليمة، ولا يستثنى من ذلك الخطاب والنهج السياسي، فهو -الخطاب السياسي- يجب أن يتشكل وفق معيار الحاجة الآنية، والإيمان في المضمون، لكن متابعة المؤتمرات السياسية والتشكيلات الحزبية، وما ينبثق عنها من تحالفات جديدة، توحي أغلبها، بأنها وطنية عراقية شعارها المواطن وهدفها التغيير، إلا أنها إجرائيًا تتناقض معه.

ومن مظاهر ذلك:

1) قراءة الاحتجاجات في سياق هوياتي، وعبر تتبع الحركات الاحتجاجية في العراق، عُدّت 2013 فعل احتجاجي سني، أما في بغداد والمحافظات الجنوبية وصولًا إلى احتجاجات تشرين الأول 2019 شيعية، رغم تعبيرها الوطني الخالص. ولا بد من التأكيد، أن مضمون الاحتجاجات في 2019 تحدى النموذج السياسي، وأفضى إلى بداية نضج في الوعي والحراك المجتمعي، والاعتبار من الأحداث وتداعياتها، وكشف الستار عن آليات الهيمنة التي عمدت الأقطاب السياسية المراهنة عليها للوصول إلى الحكم. ذلك بالمجمل، قطع بشكل أو بآخر جذور دولة ما بعد 2003. في واقع الأمر أن المضمون هو ما تميزت به تشرين، برؤية المواطنة وهاجس الدولة والمؤسسات، لا التوزيعات والضمانات الطائفية و

67) عبد الله علي إبراهيم، "الهوية الوطنية العراقية بعد عام 2003 طبق النظرية البنائية"، **المتخصصة**، المركز الديمقراطي العربي، 20/1/2022، شوهد في 1/4/2025، في: https://bit.ly/3XKIUKg

«المكوناتيـة»، غير أن ذلك الـوعي كان سـابق لأوانـه، جـاء في وقـت لم تكـن المنطقـة مسـتعدة للتفاعـل معـه كما أراد، ولم يشكل «إجماعًا مكوناتيًا» معلن، ولم يجد مناخًا يمكنه من نسج التطلعات مع التحولات، لصياغة نموذج عراقي جديد، لكن كل ما تلى تشرين، هو استذكار المضمون والرؤية، ما وضع النظام السياسي أمام تلك الحقيقة.

فعندما يخرج التنافس من الإطار السياسي البناء، إلى المجتمع، تستلهمها منظمات المجتمع المدني والمؤسسات والمساحات الشبابية، وبالملاحظة، ثمّة هاجس مجتمعي وفق «نحن وهم» في مختلف الأطر.

2) تنطلق الأحزاب من نظرية للحكم، وفق نهج سياسي واضح المعالم، ورؤية استراتيجية وقيم تجادل وتناضل من أجلها في تحقيق النفع العام، بما يحقق أيضًا النفع الخاص في الوصول إلى السلطة، إلا أن الأحزاب العراقية، فاقدة النهج والرؤية، محاولة ترميم ضعفها في شعارات ومكتوبات كأقصى حد نجد «رؤيتنا: تحقيق العدالة» أي عدالة، وكيف؟. يُظهر ذلك مشكلة العمل الحزبي في العراق، ذلك أنها -الفاعلة- تمظهرات لتيارات دينية. وهذا يشير إلى حزب الدعوة، والحزب الإسلامي، والكتل السياسية المنبثقة عن تياراتها المذهبية المركزية، أما الصنف الآخر، هو أحزاب ناشئة تفقد كثيرًا من منهجيات الفعل السياسي، إلا أن بزوغها كان منطلقًا من ردة الفعل التي وضعتها في الخانة السياسية التي لا تتفق مع صنف الأحزاب التقليدية.

3) «شيطنة الآخر» والدفع باتجاه الحذر والترقب، فعندما يخرج التنافس من الإطار السياسي البناء، إلى المجتمع، تستلهمها منظمات المجتمع المدني والمؤسسات والمساحات الشبابية، وبالملاحظة، ثمّة هاجس مجتمعي وفق «نحن وهم» في مختلف الأطر. والأخيرة ليست منطلقة من القاعدة المواطنية، والاختلاف في الفعل السياسي، وإنما ذلك الفصل التام، الذي بدوره أنتج «نحن وهم» مجتمعي أيضًا، وليس سياسي فحسب.

إن الديمقراطية التوافقية التي أضحت مسارًا سياسيًا في العراق، كانت إسقاطًا زاد من الطين بلة، ولم تكن معالجة لحالة تشظت اجتماعيًا وسياسيًا، بقدر أنها مثّلت الإطار الشرعي لـ «المكوناتية»، ما أفضى إلى قدسية سياسية لـ «المكونات» وممثليها. مع الأخذ بالاعتبار أن النموذج تجاوز التوافقية إلى تعميق الشروخ الاجتماعية، حيث طالت المحاصصة الطائفية الوظائف العمومية، مثل القضاء والجامعات وغيرها، ما يمس بالاعتبارات المهنية ومبدأ الكفاءة[68]. كما أن عالم السياسة الهولندي، آرنت ليبهارت، أكد مجموعة من تسعة شروط للديمقراطية التوافقية، في مقدمتها ضرورة غياب أغلبية راسخة في المجتمع، فبحسب ليبهارت أن وجودها سيدفعها إلى تفضيل حكم الأغلبية على النظام التوافقي، إضافة إلى شرط وجود انتماء جامع يفوق قوة الولاءات الفرعية، إلا أن المحرك الرئيس للعقلية السياسية الشيعية بعد 2003 هو دافع وصول الأغلبية الاجتماعية الشيعية إلى السلطة، لتمثل أغلبية سياسية في نهاية المطاف، ووفقًا لشرط ليبهارت الأول، فإن الحالة العراقية سقط منها شرط مهم[69]، يسهم في نجاح النموذج التوافقي، فضلًا عن الشعور الطائفي، الذي تجذّر في مشاريع النخب والأحزاب السياسية، وغياب الشعور الوحدوي أو الإطار الوطني. و لم تعمد النخب السياسية منذ 2003 على إثارة جمهورها فحسب، بل استفزت جماهير سياسية أخرى، يرافقه التخوين واحتكار «الحس الوطني» الأمر الذي يتنافى مع ركائز الديمقراطية التوافقية. حيث يعتبر التعاون بين النخب هو ركيزة أساسية، لضمان استقرار سياسي مقبول، وتجنيب البلاد الحروب الأهلية[70]. إلا أن تلك النخب عبر نموذج التوافقية، قسّمت المجتمع، ولم تخرج بشراكة سياسية

68) عزمي بشارة، "في تطوّر مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحلّ الصراعات الطائفية: نموذجا إيرلندا ولبنان"، سياسات عربية، المجلد 6، العدد 30 (2018)، ص 16.
69) ركز ليبهارت على شرطين، الأول عدم وجود أغلبية راسخة في المجتمع، والثاني عدم وجود فوارق اجتماعية واقتصادية كبيرة بين المجموعات المنقسمة.
70) Arend Lijphart, "Consociational Democracy", **World Politics**, Volume 21, Issue 2, (1969), p 218.

على أساس ديمقراطي، ما انعكس على العلاقات المجتمعية سلبًا، فالاستفزاز المستمر لأكثر من عقدين، أرسى بشكل ضمني هاجسًا لعدم التوافق بشأن القضايا السياسية، والحذر من الآخر الذي يحمل في طياته مشروعًا استحواذيًا يحل محل المشروع القائم.

ولم تخرج جلسة مجلس النواب في كانون الأول 2025 التي شهدت التصويت على القوانين الطائفية (العفو العام، الأحوال الشخصية، إعادة العقارات إلى أصحابها) عن ذلك المعنى، فالتصعيد والاتهامات المتبادلة بين النواب، وخلافات امتدت لأشهر، دفعت إلى إلغاء العديد من الجلسات نتيجة المشاجرات والسجالات بشأنها[71]. إضافة إلى مبادرة مجلس القضاء الأعلى الاستباقية، بتمديد ولاية أعضاء مجلس المفوضية العليا للانتخابات لسنتين، وذلك بعد محاولة البرلمان عقد جلسة استثنائية بهذا الصدد دون جدوى، بسبب الفشل في اكتمال النصاب القانوني، ليعود بعد ذلك إلى معالجة الأمر[72]. وعلى الرغم من أن التوافقية لم تطرح نفسها كنقيض للنظم الأغلبوية، بل كإطار لمنع استبداد الأغلبية في المجتمعات شديدة التنوع، خصوصًا إذا كان هذا الاستبداد يقود إلى صراعات عنيفة[73]. إلا أن التشوه الديمقراطي في العراق قد أسهم باضطرابات مستقرة في بنية النظام، وفي الذات المجتمعية، فالقوانين الطائفية عادت لتبلور «العلاقة المكوناتية»، وتمأسس الأخيرة وتفوّضها بصلاحية الوساطة بين المواطنين واستفادتهم من موارد الدولة، أو الوصول إلى السلطة، أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا المشهد، تلعب الذاكرة السياسية دورًا هامًا في تفعيل الكراهية، وهذه الذاكرة، يجب أن تسعى القوى الوطنية جاهدة لئلا تتسرب إلى الأجيال، وهنا ليس المقصود بالذاكرة، الأحداث وإعادة تقييمها والاستفادة منها، بل السرديات المفتعلة التي ترافق الأحداث، ذلك أنها لا تؤثر في مجرى الأحداث حينها فحسب، بل تأخذ بعدًا آخر، لتتحول لاحقًا إلى إرث تستند عليه القراءات والمراجعات، وتنطلق منه المواقف، حتى بعد عقود من الزمن. ولحسن الحظ، أن الإرث العراقي الكبير هو من حافظ على الهاجس الوطني في أحلك الظروف، وليس «رجال الدولة». فهؤلاء لم يكونوا أكثر من مجرد أدوات ساهمت الدعاية الأمريكية تقديمهم نموذجا لـ «العراق الجديد»، عندما ركزت على شعارات وأنماط تعبر عن متطلبات المرحلة، سعيًا منها للتأثير في الرأي العام العراقي بعبارات وتعميمات واضحة، وبرموز لغوية بديلة عن مفاهيم سياسية أو فكرية واسعة، من بينها «معًا سوف نساعد على إعادة هذه الأمة العظيمة إلى مكانتها الملائمة في العالم»، ومفردات مثل «العراق الديمقراطي»، والسلام والحرية[74].

الفاعلية الإيديولوجية في وحول المؤسسات التعليمية

أُغلق طريق البناء التربوي والعلمي أمام المؤسسات التعليمية، وليس بالضرورة عدم وجود ذلك الطريق أو لا إمكانيات لإيجاده، إلا أن «الفلسفة المكوناتية» تلاعبت في أركانه، واستبدلت الكفاءات الوطنية بأخرى توالي الإيديولوجية التي تنطلق منها قوى الهيمنة والنفوذ، وعملت بذلك على اختراق الإعداد المنهجي الذي تؤديه المؤسسات الرسمية في مسارين:

لم تعد «حفلات التخرج» مناسبة تتويج للمسيرة الجامعية، وعلى نحو تسييس المجال العام، أصبحت منصة لتمرير الإيديولوجيات، إضافة إلى توظيف المؤسسات التعليمية لبناء قناعات أكثر اتساقًا مع مشاريع سياسية، بالأحرى يمثل الإجراء خطوة نحو تربية المجتمع على «الفكرة المكوناتية» في بعد مذهبي.

71) فارس الحيام، "موجة استنكار بعد تمرير البرلمان العراقي 3 قوانين مثيرة للجدل، الجزيرة نت، 21/1/2025، شوهد في: 2/4/2025، في: https://bit.ly/3FWQGuq

72) "تساؤلات حول تمديد عمل المفوضية.. هل أنقذ القضاء البرلمان من "الحرج" أم وقع بـ"مطب قانوني"؟"، الجبال، 10/1/2025، شوهد في 2/4/2025، في: https://bit.ly/3RoLSAJ

73) حارث حسن، "التجربة التوافقية في العراق: النظرية والتطبيق والنتائج"، سياسات عربية، المجلد 4، العدد 23 (2016)، ص 42.

74) Abdul Salam Ahmed Al Sammer, Asifah Musa, "Methods of US propaganda in Iraq- A Study of Coalition Provisional Authority and US Army Data after 2003", **ALBAHITH ALALAMI**, Volume 7, Issue 28 (2015), p 36.

الأول: ضعف التخطيط الاستراتيجي وعدم الجدية في التطوير المؤسسي وتحديث النظم الإدارية، ما أدى إلى عمليات كلاسيكية غير قادرة على مواكبة أفضل الوسائل المتبعة عالميًا.

الثاني: الاهتمام بمراكز تربوية «مكوناتية»، وهي في شكلها ومضمونها تتحدى ما تؤديه مؤسسات الدولة في هذا الإطار، وتطمح إلى منافستها وتهميشها.

الأطروحة التي نجادل من أجلها هنا، أن فاعلية مبادرات التربية والتعليم خارج نطاق مؤسسات الدولة، ليست بهذه البراءة التي تدعيها في الارتقاء بالمستوى العلمي للطلبة وتعزيز قدراتهم، أو دورًا تكامليًا مع النظام التعليمي القائم. وفي إجابة لا تحتمل أخرى، عند السؤال عن حالة النظام التعليمي في العراق، نجدها توصف بالسيئة في أقل تقدير، ويتفق الأستاذ والطالب والمسؤول حول تراجع وضعف المؤسسة التعليمية في العراق. فلماذا أصبح بهذا السوء؟ أي انهيار حدث؟ ألم يكن العراق أواخر سبعينيات القرن الماضي صاحب أفضل نظام تعليمي في المنطقة[75].

لم تعد «حفلات التخرج» مناسبة تتويج للمسيرة الجامعية، وعلى نحو تسييس المجال العام، أصبحت منصة لتمرير الإيديولوجيات، إضافة إلى توظيف المؤسسات التعليمية لبناء قناعات أكثر اتساقًا مع مشاريع سياسية، بالأحرى يمثل الإجراء خطوة نحو تربية المجتمع على «الفكرة المكوناتية» في بعد مذهبي[76].

الحراك لا يقف عند حد التوظيف السياسي والبناء الفكري، في واقع الأمر، ينطلق الحراك إلى تقويض الدور الشبابي غير المُصنّف وهو المساهم الأكبر في احتجاجات 2019، ومواجهة المد المدني المتزايد بين طلبة الجامعات، مع اجتذاب الطلبة المحافظين الشيعة صوب الاقتناع بالنموذج الإيراني.

ليس نوعًا من المبالغة المجادلة في «الفلسفة المكوناتية» في هذا السياق، إلا أن الحالة تستدعي دراسته وبيان الارتباط بين الحراك السياسي التقليدي وأدواته غير التقليدية في المجتمع أو مؤسسات الدولة الرسمية. فالمراكز العلمية تأثرت في ذات المسلك السياسي، إذ تُخصص مناصب إدارية للفواعل السياسية، والجماعات العقائدية، ليس توزيعًا «مكوناتيًا» فحسب، بل وفق الأكثرية السياسية، يضاف إلى ذلك، مدى قدرة جماعة ما، احتكارها الهرم الإداري أو الولوج إلى ما هو أدنى منه، أو نشاطها ضمن فضاءه. وفي هذا الإطار، لا يمكن استثناء «تجمع أبناء المهندس» الطلابي الذي يسعى «إلى الثأر لدماء القادة من خلال تمثيل مبادئ وقيم شهيد الوطن الباسل أبو مهدي المهندس»، من التنظيمات المنبثقة عن الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تمتلك في نفس الوقت روافد سياسية[77]. حيث تشمل أنشطتها تنظيم الاحتجاجات والمسيرات، وإحياء ذكرى مقتل القائد العسكري الإيراني قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس، والمنح الدراسية للطلاب العراقيين للدراسة في إيران، و «تعزيز نسخة الإيديولوجية التي تقودها إيران من الإسلام السياسي الشيعي من خلال الأنشطة الثقافية والفنية والاجتماعية والتعليمية في الجامعات العراقية»[78].

جدير بالذكر، أن الحراك لا يقف عند حد التوظيف السياسي والبناء الفكري، في واقع الأمر، ينطلق الحراك إلى تقويض الدور الشبابي غير المُصنّف وهو المساهم الأكبر في احتجاجات 2019، ومواجهة المد المدني المتزايد بين طلبة الجامعات، مع اجتذاب الطلبة المحافظين الشيعة صوب الاقتناع بالنموذج الإيراني، وإبعادهم عن اتباع المؤسسة الدينية في النجف

75) Jinan Issa, Hazri Jamil, "Overview of the education system in contemporary Iraq", **European Journal of Social Sciences**, Volume 14, Issue 3 (2010), p 361.

76) جنان السراي، "فرض الآيديولوجيات: هل أصبحت حفلات التخرج منصة لتمرير أجندات فكرية؟"، المدى، 14/1/2025، شوهد في 17/1/2025، في: https://bit.ly/41XmGHw

77) "تجمع أبناء المهندس"، **الموقع الرسمي**، شوهد في 17/1/2025، في: https://bit.ly/3EbKyhp

78) مايكل نايتس، حمدي مالك، "لمحة عامة: "أبناء المهندس""، **تحليل السياسيات**، معهد واشنطن، 24/7/2024، شوهد في 17/1/2025، في: https://bit.ly/3E4Nn3U

بشكل تدريجي[79]. كما تدير طهران منذ 2017 فرعًا عراقيًا لـ «جامعة المصطفى» المعنية في استقطاب طلاب على الصعيدين الإقليمي والعالمي لتدريبهم وتأهيلهم كدعاة للجمهورية الإسلامية في بلدانهم الأصلية[80].

بمعنى لم يكن قطاع التعليم، معزولًا عن التأثيرات التي أفرزها الاحتلال الأمريكي للعراق، ولا بعيدًا عن القوة الناعمة التي تستخدمها إيران في ترسيخ، أو بعبارة أخرى، بإضفاء شرعية ومقبولية مجتمعية لتدخلها في العراق، عبر أدوات البناء المعرفي المتراكم، ما ينتج أجيالًا ودماء جديدة، تحمل راية الولاء السياسي، المنطلق من البعد الديني. حيث بدأت بوادر ذلك في وقت قريب من 2003، وهو ما أكده مبكرًا أستاذ في العلوم السياسية في جامعة بغداد سنة 2005 والذي أشار إلى «سعي أطراف محلية وإقليمية ودولية لإثارة الطائفية في العراق، وانتقلت هذه الظاهرة إلى أروقة الجامعات عبر نشر لافتات وملصقات تبشر بالعديد من الجهات الحزبية والسياسية أو الدعوة للاحتفال بالمناسبات الدينية داخل الجامعات»[81]. كما أن ذلك الحراك، في جوهره، ليس نمطًا تقليديًا يدعو إلى التربية على القيم الدينية، إنما يتخلله تأكيد على الأحقية السياسية انطلاقًا من الوازع الديني، الذي يظهر تارة بشكل مذهبي باعث على الالتفاف نحو فكرة إيديولوجية، وأخرى في سياق الأغلبية الاجتماعية التي تصور وتروج لـ «مكون» في وجوب أغلبيته السياسية، وأكثر بعدًا عن مشاريع وحدوية مع «الآخر»، واستغلت ضعف الدولة المحدّثة أمريكيًا لنشر المفاهيم المؤدلجة بين صفوف الطلبة، وأصبح الحرم الجامعي بعيد 2003 يشهد نقاشات سياسية موسعة، لا انفتاحًا معرفيًا ومساحة لتبادل الأفكار أو انضاجها فحسب، بل للكسب الحزبي ولترويج الأفكار الطائفية الضيقة أيضًا. وفي نفس الصدد، تسلل النزعة الطائفية إلى الوسط الأكاديمي وظهور أبحاث جامعية مشوبة بتحيزات طائفية أو سياسية أو إشارات عنصرية أو تمييزية، وتشكيل لجنة لضمان «عدم المس بالمكونات» في الأبحاث الجامعية، فهي معالجة في شكلها، لكن مضمونها يؤكد مأسسة «للفلسفة المكوناتية» التمييزية وتجذير لها في البنية الثقافية والقيمية للعمل الأكاديمي والبحثي، ما يعني ترسيخ هذا المنتوج السياسي في الحياة العلمية والجامعية والأكاديمية[82]. إضافة إلى اعتماد نظام السلامة الفكرية (Intellectual Safety) المتبع قبل 2003 والذي يقضي بعدم الموافقة على رسائل الدكتوراه والماجستير وكافة أشكال البحث إلا بعد استحصال موافقة وزارة التعليم العالي على مضمون هذه البحوث، والتأكد من سلامتها الفكرية، حيث يمنع هذا النظام القيام بأية أبحاث «تخالف الأيدولوجيات الإيرانية وفرض عقوبات على الباحثين العاملين في المؤسسات العراقية الذين قد يخالفون الوزارة»[83].

أصبحت معظم الجامعات تدار رسميًا من قبل رؤساء وعمداء معينين على أسس طائفية، وتعطى المناصب لأشخاص موالين للأحزاب الطائفية، ويستبعد منها الأشخاص المستقلون وأصحاب الكفاءة والخبرة، وبشكل طبيعي، امتد الاستقطاب الطائفي إلى المجموعات الطلابية، وأصبحت العلاقات في مناطق ذات تنوع ديني أو طائفي تتسم بجو متوتر، فيما تحاول كل مجموعة طلابية فرض توجهاتها على الفضاء الجامعي، فعلى سبيل المثال تتشح الجامعات باللون الأسود في يوم عاشوراء، بالمقابل، تؤدي أي حركة تعارض هذا التوجه إلى القتل[84].

عدم كفاية المهارات المعطاة في مؤسسات التعليم أو التدريب وموافقتها لما هو مطلوب في سوق العمل كما أشير في المسار الأول، لا يمكن أن يوضع في سببية غير التي تفسر ضعف التخطيط الاستراتيجي داخل الجامعات، وضعف تطبيق نظام الجودة الشاملة في مراحل التعليم العالي، حيث أدى تقييد الحرية الأكاديمية وتسييس وانتشار العنف السياسي، إلى زيادة الرقابة الذاتية (Self-Censorship)

79) جواد مهدي، "ضخ دماء جديدة للميليشيات: الاستيلاء التدريجي على التعليم العالي في العراق"، تحليل السياسات، معهد واشنطن، 9/7/2024، شوهد في 17/1/2025، في: https://bit.ly/4ldAqFL

80) حمدي مالك، "لمحة عامة: جامعة المصطفى العالمية – (ممثلية العراق)"، **تحليل السياسات**، معهد واشنطن، 19/12/2024، شوهد في 17/1/2025، في: https://bit.ly/41YT5NN

81) جاسم يونس الحريري، "واقع قطاع التعليم في العراق بعد الاحتلال"، **آراء حول الخليج**، 1/10/2005.

82) همام طه، "النزوات الطائفية تنتهك الرسائل الجامعية في العراق"، **العرب اللندنية**، 7/8/2017.

83) جواد مهدي

84) Ilham Makki, "Higher education in Iraq after 2003: ongoing challenges", **Middle East Centre**, 75 (2023), p 12.

لدى الأكاديميين، بشكل يؤثر على علمية ومصداقية البحوث لاسيما في العلوم الإنسانية والاجتماعية[85]. وما قد يبرر التحول في النمط الاحتجاجي الذي يرتكز زخمه على طلبة الجامعات في عدة مناسبات متفرقة بعد 2003 من مطلبي ومحدد يقتصر على التعيين ومعالجة أزمة البطالة، إلى سياسي يذهب إلى عمق النظام، هو تغذية أسباب النزاع والعنف والإطباق الإيديولوجي على مرحلة يشعر فيها الشباب الجامعيون أنها تمهيد لاستقلالية اقتصادية لما بعدها وانفتاحًا على فضاء أوسع من الأسرة والحي الذي بطبيعته يشاركهم ذات الاهتمامات أو القيم، ذلك الإطباق الذي يستوجب ردة فعل مضمونها أيضا سياسي، حيث لم تكن «نريد وطن» شعارًا مخطط له مسبقًا قبل تشرين الأول 2019، ولم يجمع عليه الفاعلون قبل الاحتجاجات، حتى برز باعتباره السمة التي وحدت الرؤية الاحتجاجية حينها، غير أنها جملة عفوية تلقفها الشباب الجامعيون بالدرجة الأولى الذين كانوا شرارة تلك الاحتجاجات والذين صدحوا أيضًا بـ «إيران بره بره.. بغداد تبقى حرة»، لتصبح أكبر من مجرد مخطوطة ترسم على الجدران والملصقات في الامتداد الزمني للزخم الجماهيري بين 2019 و2020. فأي وعي في العلاقات السياسية والتاريخية العراقية - الإيرانية جعل الشباب يهتفون ضد إيران؟ إن «ما جعل إيران تتلقى الحصة الأكبر من السخط الشعبي، ذلك لأنها الطرف الخارجي الأكثر تأثيرًا في العراق، باعتبارها الحامي والداعم الأساسي للنظام السياسي، إضافة إلى اتساع نفوذها الأمني والثقافي والسياسي في العراق»[86].

من ذلك:

1) الثقافة السياسية للطالب الجامعي، ليست بالقدر التي تمكنه من فهم ونقد السرديات، الأمر الذي تترتب عليه آثارًا أكثر عنفًا وتعصبًا في تبادل الآراء، والميل نحو النزعة التي ترفض الآخر، أو توصيفه بناء على البيئة التي جاء منها.

2) سلوك ما قبل الدولة انعكس أيضًا على طبيعة التفاعلات الاجتماعية بين الطلبة الأقران، فالعشائرية والطائفية والاستقواء بالجاميع المسلحة لم يكن بعيدًا عن الحياة الجامعية.

3) رغم تصاعد الأفكار الليبرالية بين صفوف الطلبة، وعمومًا بين الجيل الجيد، إلا أنها ليست قائمة على أسس معرفية نابعة عن مطالعات واعتقاد بنهاية المطاف، ما يعني أنها في لحظة اشتداد التمييز أو حدث مناسب، يتم استرجاع النمط التقليدي من الخلاف المنطلق من الهويات المذهبية.

4) لم تكتف الجهات الفاعلة غير الحكومية وأذرعها السياسية في الحراك المؤسسي، وتفعيل «الحشد الطلابي الجامعي» الذي يرعاه الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق[87]. بل عملت أيضًا على حظر الأنشطة المضادة. على سبيل المثال، تم حظر أعرق الاتحادات الطلابية العربية، وهو اتحاد طلبة العراق، المنظمة المستقلة التي تعنى بشؤون الطلبة، وتأسس على يد قوى وشخصيات سياسية يسارية عام 1948[88].

الخاتمة

دفعت «الفلسفة المكوناتية» جميع الأطراف إلى مساحة الصراع المستدام، ذلك الصراع الذي ينطلق على أساس أن وجود الآخر يهدد وجود المقابل، ويتنامى بشكل تدريجي إلى أدوار سياسية وسلوك مجتمعي قلق. لذا، خروج التدافع الطبيعي من وبين رواق الدولة إلى مساحات أوسع، أفضى إلى سلاح مذهبي، وتراجع مركزية الدولة لصالح «المكونات». حاولت هذه المساهمة النقدية التأكيد بأن «الفلسفة المكوناتية» هي تجلي طبيعي لسرديات المظلومية والتهميش التي بُنيت في العقل الجمعي فأصبح الخلاص هو الذهاب بـ «المكون» إلى السلطة، وأنها مساهم رئيس في تقسيم المجتمع العراقي.

وربما يكون سبيل الخروج من الأزمات المستدامة التي ينتجها هذا النظام في رفد الفضاء المعرفي وتزويد النخب والفاعلين

85) Makki, p 5.

86) مايكل يونغ، "ما عمق الشعور المعادي لإيران في العراق؟"، ديوان، كارنيغي، 14/11/2019، شوهد في 24/1/2025، في: https://bit.ly/3FPEWtB

87) للمزيد، ينظر:
"الشيخ الأمين يحيي المؤتمر السنوي الثاني للحشد الطلابي الجامعي في بغداد"، حركة عصائب أهل الحق، 14/11/2022، شوهد في 24/1/2025، في: https://bit.ly/3REI1ze

88) محمد الباسم، "حظر عمل اتحاد طلبة العراق: ضرب النشاط السياسي بالجامعات، العربي الجديد، 29/6/2023، شوهد في 24/1/2025، في: https://bit.ly/4jhvU7d

بـالأدوات اللازمـة لـبلورة ثقافـة سياسـية تدرك حجـم المخاطـر الناتجـة عـن «دولة المكونـات». فلا يزال النقـاش غير كاف إلى الحد الذي لا يمكنـه وضع آلة نقـد سياسي للنظـام القـائم. مـا هـو واضح أنـه اكتفـاء بالمعارضـة، لأجـل المعارضـة. ولا يتم ذلك -الرفد- إلا بوجـود منتجـات وبرامج فعّالة في هـذا المسـار. إضافـة إلى لملمـة شـتات الأحـزاب الوطنيـة الناشـئة، وتأكيدهـا على المصلحـة العامـة، والعمـل على إيجـاد مسـاحة مـشتركة يتجلى فيهـا وضـوح الرؤيـة السياسـية، وانفتـاح النخـب الوطنيـة على بعضهـا الآخر، والخـروج مـن حـالة التنـظير الـوطني الذي لا يعـرف سـوى نفسـه، إلى خلق بيئـة متكاملة، عـابرة للتصنيفـات التقليديـة التي تستخدمها الأحـزاب الحاكمـة. وهـو مـا يتطلـب في ذات الوقـت، تهيئـة المجتمـع إلى استيعـاب المفـاهيم الوطنيـة، بأنهـا نمـوذج قابـل للتطبيـق، لا يصنـف ضمـن خانـة الشـعارات الفضفاضـة.

المراجع

العربية

سعيد، حيدر. سياسة الرمز: **عن نهاية ثقافة الدولة الوطنية في العراق**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009.

زايد، محمد بدر الدين. "هل عادت النزعات الإمبراطورية؟"، إندبندنت عربية، 7/8/2022، شوهد في 11/11/2024 في: https://bit.ly/3E4YrxP

حامد، عبد الله بشير. "مقارنة بين الغزو الأمريكي للعراق والغزو الروسي لأوكرانيا 1990-2022م". **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**. المجلد 4. العدد 10 (2023).

نـص البيـان الختـامي لمؤتمـر المعارضـة العراقيـة في لنـدن"، الجـزيرة نت، 17/12/2002، شـوهد في 20/2/2024، في: https://bit.ly/3XGF0lA

حسـن حـارث. "العـراق.. نهايـة "دولة المكونـات""، العـربي الجـديد، 29/10/2027، شـوهد في 12/11/2024، في: https://bit.ly/4iYOeT0

مكي، لقـاء. "الطائفيـة الاجتماعيـة والطائفيـة السياسـية في العـراق". **لبـاب للدراسـات الاستراتيجيـة**. العـدد 0. (2018).

غالبريث، بيتر و. **نهاية العراق**. ترجمة إيـاد أحمـد، الطبعـة الأولى. بيروت: الدار العربيـة للنشر،2007.

المعموري، علي عبد الهادي. "الجيش والفصائل غير النظامية في العراق: جدل الدولة والبديل الإثني". **عمران**، المجلد السادس، العدد 22 (2017).

خليـل عثمـان. " التوافقيـة مقابـل "الاسـتدامة الديمقراطيـة" في العـراق". مركز دراسـات النزاع والعمـل الإنسـاني. 22/3/2023. شـوهد في 14/11/2024، في: https://bit.ly/4la4XUV

"أغلـب سـفراء العـراق سيتـغيرون باتفـاق سـياسي.. "الجبـال" تكشـف تفاصيـل اجتماعات الإطـار التنسيقي حول التوزيع". الجبال. 6/11/2024. شوهد في 15/11/2024، في: https://bit.ly/4jgayHs

عبـاس عقيـل. "الأقليـة والأغلبيـة وتزييـف الديمقراطيـة في العـراق"، سكاي نيـوز عربية، 4/6/2020، شوهد في 15/11/2024، في: https://bit.ly/4cjJ5SQ

زهير الجـزائري وسـوران قحطـان. " فنر حـداد وسياسـات الهويـة في عراق مـا بعـد 2003". الثقافـة الجـديدة. 3/12/2024. شـوهد في 5/12/2025، في: https://bit.ly/3FQrs0R

علا كاظـم. "السياسات العابرة للحدود لدى الشتات الشيعي العراقي". كارنيغي، 16/3/2018. شوهد في 16/11/2024، في: https://bit.ly/3FQrO7H

العـادلي، حـسين. "هوامـش في ذكرى التاسـع نيسـان 2003 أزمـات السـقوط والتأسيـس والإدارة". المـسلة. 8/4/2024. شـوهد في 18/11/2024، في: https://bit.ly/4i4NN8n

الحايـك، عبـد الله. "لمحـة عامـة: "لـواء أبـو الفضـل العبـاس"". معهـد واشـنطن. 16/11/2023. شـوهد في 19/11/2024، في: https://bit.ly/4jk2fKI

المعيني، خالد. "قراءة برسالة الملك فيصل السرية حول العراقيين". العالم الجديد. 2/7/2020. شوهد في 20/11/2024، في: https://bit.ly/4i0PILa

"الذاكرة السياسـية | كواليـس وأسرار يكشـفها المبعـوث الأميركي السـابق إلى العـراق بعـد سـقوط نظـام صـدام حسـين". العربيـة برايم. 23/2/2025. شـوهد في 23/2/2025، في: https://bit.ly/42gZin8

صـالح، مظهـر محمـد. "مـن صراع المكونـات إلى صراع الطبقـات". وكالة نـون الخبريـة. 20/2/2020. شـوهد في 12/3/2025، في: https://bit.ly/3FX73aA

عامر حسن فياض، إياد العنبر. ""دولة المواطنة" أفكار في إشكالية العلاقة بين الدولة والفرد في العراق المعاصر". **Political Issues**. العدد 42 (2015).

الكاظمي، مصـطفى. "العـودة إلى الدولة والشـعب... القـرار الأسلم في التوقيـت الأصعـب". الشرق الأوسـط. 12/12/2024. شـوهد في 15/3/2025، في: https://bit.ly/3FTmQXP

زين العابدين دايلي، نبيل كريبش. "التنمية السياسية كمدخل مفاهيمي معرفي". **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. المجلد 13، العدد 1 (2022).

حسن، لقاء ياسين. "دولة المكونات في العراق بعد عام 2003 الواقع والمستقبل". **دراسات بحثية**. المركز الديمقراطي العربي. 6/9/2026. شوهد في 14/3/2025، في: https://bit.ly/4lfyfBm

اللامي، علاء. "دستور دولة المكونات رسخ الطائفية وفتح باب التقسيم". العالم الجديد. 18/6/2019. شوهد في 15/3/2025، في: https://bit.ly/3RyBwht

الشبوط، محمد عبد الجبار. "الصراع بين المكونات والمواطنة". شبكة النبأ المعلوماتية. 25/2/2020. شوهد في 14/3/2025، في: https://bit.ly/4iQgLda

"بعد مطالبته تأجيل مباراة العراق..الكاتب علي حسين يهاجم الطالقاني". بصرة 356. 20/3/2025. شوهد في 31/3/2025، في: https://bit.ly/4ciRDJD

"الحكيم يعلن طرح مشروع "الوطنية الشيعية"". السومرية. 4/2/2023. شوهد في 13/3/2025، في: https://bit.ly/42xpknu

الحداد، فنر. "فنر الحداد: الطائفية في العراق". جدلية. 26/8/2012. شوهد في 31/3/2025، في: https://bit.ly/42jS1Dh

"شيعة العراق يحيون أول عاشوراء بعد صدام". الجزيرة نت. 1/3/2004. شوهد في 31/3/2025، في: https://bit.ly/4iczC1a

"علماء دين شيعة وسنة يوقعون "وثيقة مكة" لحقن الدماء في العراق". العربية نت. 20/10/2006، شوهد في 31/3/2025، في: https://bit.ly/4i7ncaL

الحداد، فنر. **العلاقات الطائفية في العراق**. ترجمة مصطفى نعمان أحمد، الطبعة الأولى. بيروت: المركز الأكاديمي للأبحاث، 2020.

جنيدي، هدى فرغل محمد. "تأثير الطائفية السياسية على عدم الإستقرار السياسي دراسة مقارنة (العراق- لبنان) 2005 – 2023". المركز الديمقراطي العربي. 24/8/2024. شوهد في 31/3/2025، في: https://bit.ly/42o2Fc7

خوري، دينا رزق، "تاريخ العراق ومجتمعه بين حنّا بطاطو وعلي الوردي". عمران. المجلد 6، العدد 24 (2018).

إبراهيم، عبد الله علي. "الهوية الوطنية العراقية بعد عام 2003 طبق النظرية البنائية". المركز الديمقراطي العربي. 20/1/2022، شوهد في 1/4/2025، في: https://bit.ly/3XKIUKg

بشارة، عزمي. "في تطوّر مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحلّ الصراعات الطائفية: نموذجا إيرلندا ولبنان". **سياسات عربية**. المجلد 6، العدد 30 (2018).

الخيام، فارس. "موجة استنكار بعد تمرير البرلمان العراقي 3 قوانين مثيرة للجدل". الجزيرة نت. 21/1/2025. شوهد في: 2/4/2025، في: https://bit.ly/3FWQGuq

"تساؤلات حول تمديد عمل المفوضية.. هل أنقذ القضاء البرلمان من "الحرج" أم وقع بـ"مطب قانوني"؟". الجبال. 10/1/2025. شوهد في 2/4/2025، في: https://bit.ly/3RoLSAJ

حسن، حارث. "التجربة التوافقية في العراق: النظرية والتطبيق والنتائج". **سياسات عربية**. المجلد 4، العدد 23 (2016).

السراي، جنان. "فرض الآيديولوجيات: هل أصبحت حفلات التخرج منصة لتمرير أجندات فكرية؟". المدى. 14/1/2025. شوهد في 17/1/2025، في: https://bit.ly/41XmGHw

"تجمع أبناء المهندس". **الموقع الرسمي**.،شوهد في 17/1/2025، في: https://bit.ly/3EbKyhp

مايكل نايتس، حمدي مالك. "لمحة عامة: "أبناء المهندس"". **تحليل السياسات**. معهد واشنطن. 24/7/2024. شوهد في 17/1/2025، في: https://bit.ly/3E4Nn3U

مهدي، جواد. "ضخ دماء جديدة للميليشيات: الاستيلاء التدريجي على التعليم العالي في العراق"، **تحليل السياسات**، معهد واشنطن، 9/7/2024، شوهد في 17/1/2025، في: https://bit.ly/4ldAqFL

مالك، حمدي. "لمحة عامة: جامعة المصطفى العالمية – (ممثلية العراق)"، **تحليل السياسات**. معهد واشنطن. 19/12/2024. شوهد في 17/1/2025، في: https://bit.ly/41YT5NN

يونغ، مايكل. "ما عمق الشعور المعادي لإيران في العراق؟". ديوان. كارنيغي. 14/11/2019. شوهد في 24/1/2025، في: https://bit.ly/3FPEWtB

"الشيخ الأمين يحيي المؤتمر السنوي الثاني للحشد الطلابي الجامعي في بغداد". حركة عصائب أهل الحق. 14/11/2022. شوهد في 24/1/2025، في: https://bit.ly/3REI1ze

الباسم، محمد. "حظر عمل اتحاد طلبة العراق: ضرب النشاط السياسي بالجامعات". العربي الجديد. 29/6/2023. شوهد في 24/1/2025، في: https://bit.ly/4jhvU7d

Slevin, Peter. “Wrong Turn at a Postwar Crossroads?”. Washington Post. 28/11/2009. seen in 12/3/2025, at: https://bit.ly/4hY0HF6

Chandrasekaran, Rajiv. **Imperial Life in the Emerald City: Inside Iraq's Green Zone**. United States: Knopf Doubleday Publishing Group, 2006.

Friedman, Benjamin H., Harvey Sapolsky, and Christopher Preble. "Learning the right lessons from Iraq." **Cato Policy Analysis Series**. 610 (2008).

Mako, Shamiran. “Subverting peace: The origins and legacies of de-Ba’athification in Iraq”. **Journal of Intervention and Statebuilding**. Volume 15, Issue 4 (2021).

Zeren, Aysegul Keskin. “From De-Nazification of Germany to De-Baathification of Iraq Get access Arrow”. **Political Science Quarterly**. Volume 132, Issue 2 (2017).

Boehling, Rebecca. “American Occupations: Germany 1945–1949, Iraq 2003–2005”. **Bulletin of the GHI Washington**. Issue 38 (2006).

Kritz, Neil J. **Transitional justice: how emerging democracies reckon with former regimes**. Volume 3. United States: United States Institute of Peace Press, 1995.

Lars-Erik Cederman, Andreas Wimmer, Brian Min. “Why Do Ethnic Groups Rebel?: New Data and Analysis”. **World politics**. Volume 62, Issue 1 (2010).

Lake, David A. **The Statebuilder's Dilemma On the Limits of Foreign Intervention**. United Kingdom: Cornell University Press, 2016.

Makiya, Kanan. “Iraq’s Mafia State”. **Journal of Democracy**. Volume 34, Issue 2 (2023).

Lijphart, Arend. “Consociational Democracy”. **World Politics**. Volume 21, Issue 2 (1969).

Abdul Salam Ahmed Al Sammer, Asifah Musa. “Methods of US propaganda in Iraq- A Study of Coalition Provisional Authority and US Army Data after 2003”. **ALBAHITH ALALAMI**. Volume 7, Issue 28 (2015).

الاجنبية

Stephen M. Walt. "America Is Too Scared of the Multipolar World". Foreign Policy. 7/3/2023. seen in 11/11/2024. at: https://bit.ly/4cdrE6d

Tom O'Connor. "U.S. Wars in the Middle East Were Not Supposed to Bring Democracy, Condoleezza Rice Says". Newsweek. 12/5/2017. seen in 12/11/2024 at: https://bit.ly/4jdoQZb

Dodge, Toby. "Iraqi Transitions: From Regime Change to State Collapse”. **Third World Quarterly**. Volume 26, Issue 4-5 (2005).

Mako, S., & Edgar, A. D. "Evaluating the Pitfalls of External State building in Post-2003 Iraq (2003–2021)". **Journal of Intervention and State building**. Volume 15, Issue 4 (2021).

Haddad, Fanar. ""Marked" for Exclusion: The Problem of Pluralism, State-building, and Communal Identities in Iraq and the Arab World". Middle East Institute. 5/8/2014. seen in 17/8/2024, at: https://bit.ly/3FUASsb

Wagner, Markus. “Non-State Actors”. **Oxford University Press**. 22/9/2025.

Nader, Alireza. “Iran's Role in Iraq”. **RAND**, (2015).

Al-Marashi, Ibrahim. “Demobilization Minus Disarmament and Reintegration: Iraq’s Security Sector from the US Invasion to the Covid-19 Pandemic”. **Journal of Intervention and State building**. Volume 15, Issue 4 (2021).

Riccardo Redaelli. “THE OSMOTIC PATH: THE PMU AND THE IRAQI STATE”. Carnegie. 30/10/2018. seen in 22/11/2024, at: https://bit.ly/4lgZlbo

Beehner, Lionel. “Shiite Militias and Iraq’s Security Forces”. Council on Foreign Relations. 30/11/2005. seen in 22/11/2024 at: https://bit.ly/3Ry3pGs

Al-Jabouri, Najim Abed. “For Every Iraqi Party, an Army of Its Own”. New York Times. 28/10/2009. seen in 1/12/2024 at: https://bit.ly/3E6GYVW

P. Boduszynski, Mieczyslaw. “Iraq’s Year of Rage”. **Journal of Democracy**. Volume 27, Issue 4 (2016).

Jinan Issa, Hazri Jamil. "Overview of the education system in contemporary Iraq". **European Journal of Social Sciences.** Volume 14, Issue 3 (2010).

Makki, Ilham. "Higher education in Iraq after 2003: ongoing challenges". **Middle East Centre**. 75 (2023).